

قضاء الزبير (الكحلاء)
دراسة في النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية
في العهد العثماني المتأخر (١٨٤٨م-١٩١٥م)

م.م سمير عباس ريكان

وزارة التربية / مديرية تربية بغداد/ الرصافة ٣/

الملخص

يقع قضاء الزبير (الكحلاء) في الجنوب الغربي من مدينة العمارة بمسافة (٣٠) كيلو متر على الضفة اليمنى لنهر الكحلاء المتفرع من الجهة اليسرى من نهر دجلة عند مدينة العمارة، وكانت في اول أمرها قرية انتشرت منازلها حول القلعة التي بناها الشيخ فيصل بن خليفة رئيس قبيلة البو محمد عام ١٨٤٨م في وسط اراضي مشيخته، بعد أن حرر قبيلته من نفوذ بني لام وكان يطلق عليها قرية (مسيعدة)، وعندما أسس قضاء العمارة عام ١٨٦١م أصبحت تسمى ناحية الزبير عام ١٨٦٩م مرتبطة بمركز لواء العمارة، وفي عام ١٨٨١م رقيت من ناحية الى قضاء الزبير يرتبط به عدة مقاطعات زراعية تتميز بخصوبة أرضها، وتربية المواشي كالجاموس والتي اطلق عليه فيما بعد اسم الكحلاء .

M.M.Samir Abbas Rikan
Ministry of Education/Baghdad's
Rusafa Education Directorate/3

Abstract

Zubair spend (AL Kahlaa) Study in the Administrative Social and Economic aspects (1848-1915).

Zubair spend located (AL Kahlaa) in the South-West of the City of Amara, A distance of 30Km on the right bank of the river AL Kahlaa branching from the left side of the Tigirs river at the city of Amara was the first orderd to the village spread out houses around the castle built by Sheikh Faisal bin Khalifa, Chairman of the tribe Albou Mohammed in 1848 in the center of the Territory Msheechth after the release of his tribe from the influence of Bani Lam it was called MsieidnVillage name and when the foundation spend architecture 1861, became Msieidn land in 1869 linked to the banner of Architecture center in 1881 it was promoted from hand to Zubair associated several agricultural districts characterized the fertility o its soil and frequently where cattle Buffalo then launched AL Kahlaa name on Zubair.

المقدمة:

ظهرت في السنوات الأخيرة بحوث ودراسات أكاديمية عديدة تناولت تاريخ المدن، وعالجت جوانبها التاريخية، وركزت بصورة أساسية على التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصورة عامة ولم تول التاريخ المحلي والذي هو الأساس لهذه التطورات ما يستحقه من البحث والدراسة الا قليلاً، وعليه وقع اختيار الباحث على دراسة منطقة قضاء الزبير (الكحلاء)، اعتقد الباحث بأنها تشكل إضافة صفحة مهمة جداً من تاريخ العراق الحديث والمعاصر، لعدم شمول هذه المنطقة بالدراسات الأكاديمية التي خرجت لحد الآن.

ان اختيار حقبة الدراسة (١٨٤٨-١٩١٥م) جاء نتيجة أن السنة الأولى هي بداية تأسيس قصبه مسيعة مركز قضاء الزبير، والسنة الثانية هي نهاية الاحتلال العثماني وبداية الاحتلال البريطاني للواء العمارة، وعلى الرغم من الصعاب التي واجهت الباحث التي تمثلت بشحة المعلومات واختلاف أماكنها وتوزعها على العديد من المصادر، واتساع المرحلة الزمنية، إلا ان الباحث وجد في ذلك دافعاً مهماً للكتابة، واعتمد الباحث على مصادر متنوعة، في مقدمتها الوثائق المنشورة وغير المنشورة، فضلاً عن الكتب العربية، والمعربة، والكتب الأجنبية، والمقابلات الشخصية، والدوريات من الصحف.

أولاً- التسمية والموقع :

يقع قضاء الزبير (الكحلاء) في الجنوب الغربي من مدينة العمارة بمسافة (٣٠) كيلو متر على الضفة اليمنى لنهر الكحلاء^(١) المتفرع من الجهة اليسرى من نهر دجلة عند مدينة العمارة^(٢)، يحده من الشمال الشرقي قضاء العمارة (مركز اللواء)، ومن الشمال قضاء الدويرج (الدويرق) ومن الشرق الحدود الفارسية، ومن الجنوب قضاء القرنة التابعة (للواء البصرة)، واما من الغرب فتحده قضاء شطره العمارة (قلعة صالح)^(٣). وكانت منطقة قضاء الزبير امتداد لحضارات قديمة يدل على ذلك وجود تلك الآثار المنتشرة في أرجاء القضاء على هيئة تلؤل (ايشان)^(٤) تصل الى اثنين وعشرين موقعاً وتلاً أثرياً، يتراوح تاريخها ما بين العصور القديمة وعصر ما قبل الاسلام وحتى العصر الاسلامي؛ ولعل أبرزها ايشان أبو الذهب، وايشان علي بن الحسين، وتل البيضة، وتل ابو شويج وغيرها، الا انه لم يتم التنقيب عن أكثرها لحد الآن من قبل الآثاريين^(٥).

تعددت تسميات هذه المنطقة، واصلها حسب الحقب الزمنية التي مرت بها، فقد كانت تسمى الكحلاء حين كانت تتبع مدينة واسط في ظل دولة قره قوينلو (١٤١٠-١٤٧٠م) وسكنتها قبائل حنظلة وعبادة^(٦)، ثم خضعت لسيطرة اماره المشعشين^(٧) عندما دخلوا مدينة واسط في عام ١٤٥٤م بعد ان عقدوا تحالفاً مع عشائر ربيعة اذ أعطوا حق جمع الضرائب والرسوم لها^(٨). إلا أن حروب المشعشين في جنوب العراق ووسطه فضلاً عن الحروب بين الدولة العثمانية والدولة

الصفوية ، قد ساهمت مساهمة كبيرة في تخريب المعالم المدنية طوال القرن الخامس عشر والسادس عشر في العراق^(٩) ، ولهذا عرفت هذه المنطقة باسم القلعة التي بناها الشيخ فيصل بن خليفة رئيس قبيلة البو محمد في وسط اراضي مشيخته عام ١٨٤٨^(١٠) ، وبعد فترة من الزمن نتيجة التجمع السكاني قرب القلعة اصبحت في اطرافها قرية صغيرة سميت مسيعة فاطمى تسمية مسيعة على المنطقة نسبة الى احدى وصيفات الشيخ فيصل بن خليفة المسماة مسعودة التي كانت مسؤولة عن تموين حرسه الخاص (اللحامة والرشاكة)^(١١).

وعندما أسس قضاء العمارة عام ١٨٦١م اصبحت تسمى ناحية الزبير مقرها قرية المسيعة^(١٢) نسبة الى نهر الزبير أحد فروع نهر الكحلاء ، لأن المنطقة الادارية واقعة على ضفتيه^(١٣) ، واستمرت هذه التسمية حتى الاحتلال البريطاني حينما أطلق عليها تسمية بلدية الكحلاء^(١٤) ، رغم ان العامة كانت تسميها (الجللة) ، أما في العهد الملكي عام ١٩٢١ أُعيد تسميتها مسيعة حتى صدر مرسوم بتغيير اسم ناحية مسيعة إلى الكحلاء في ٢٣ آب ١٩٤٥^(١٥) ، والكحلاء تعني الموقع الكثير النبات ؛وقيل لأنها كحلت الأرض عندما سقتها بالماء فنبت الزرع وصارت أراضي زراعية كثيرة الخضرة^(١٦)؛وقيل نسبة الى نهر الكحلاء المتفرع من نهر دجلة والذي تقع عليه وهي الأقرب إلى أصل التسمية^(١٧).

ثانياً: مشيخة البو محمد على قضاء الزبير (الكحلاء)

إن الدولة العثمانية بعد احتلالها العراق عام ١٥٣٤م لم تكن مهيمنة على زمام الموقف العام ، حيث كانت هناك إمارة المشعشعين ، وامارة المنتفق مستقلة ذاتياً في جنوب العراق ، وكانت العشائر هناك خاضعة لإدارة هاتين الامارتين وتقوم بالتزام الأراضي منها لقاء بدل محدد^(١٨). ونتيجة لضعف السيطرة العثمانية وفشل الولاة العثمانيين في حملاتهم العسكرية وفرض سيطرتهم ومقاومة أفراد العشائر وامتناعهم عن دفع الضرائب ، اتجهت السياسة العثمانية خلال فترة (١٥٤٦-١٧٠٤م) إلى منح الشيوخ ادارة مناطقهم من خلال نظام الالتزام^(١٩) ، وفي ظل هذه الاوضاع سكنت قبيلة البو محمد في القرن السابع عشر في محل يقال له نهر (أم جمل) ويعود أصل القبيلة نسبة الى مؤسسها محمد بن سعد مرواح بن زبيد من القبائل القحطانية جاء مهاجراً الى العمارة من دلي عباس (محافظة ديالى حالياً) نتيجة لنزاع مع ابناء عمه وقد استقر في أم جمل ، وهي كانت قناة تمر تحت المجر الكبير من دجلة باتجاه سوق الشيوخ؛ ليستقر عند عشيرة الفريجات وقامت مصاهرة متبادلة حيث تزوج من احدى اخوات شيخها فرج الدارمي وقد أبدى الرجل حنكة وبسالة ، فاستطاع أن يكون بذرة لقبيلة قوية كبيرة ضمت عشرات الافخاذ والعشائر^(٢٠) ، واستطاعت هذه القبيلة أن تمد نفوذها من أم جمل حتى العزيز^(٢١).

وفي عهد شيخ ابو محمد صبر بن لويلو بن جامل بن محمد بن سعد أستطاع أن يتصل بوكيل امارة المشعشعين عبر نهر دجلة والتزم منها أراضي الكحلاء والنشط ووزع أفراد من أسرته وأخوته كوكلاء متفرقين في الأراضي^(٢٢). وعندما تولى مشيخة ابو محمد خليفة بن داغر بن صبر بعد وفاة والده وقعت معركة بين قبيلة بني لام وامارة المشعشعين عام ١٧١٦م ، بسبب امتناع شيخ بني لام المذكور السيد عن دفع الخراج الى امارة المشعشعين فقاد المولى عبد الله بن فرج الله حملة كبيرة ضدهم انتهت بهزيمة المشعشعين^(٢٣)، وسيطرة بني لام على جانب نهر دجلة الأيسر اعتباراً من صدر المشرح حتى مقام العزيز^(٢٤) ، أي أن اراضي الكحلاء باتت تحت نفوذ قبيلة بني لام. تمكن شيخ ابو محمد خليفة بن داغر من اقناع مشيخة بني لام بإقطاعه اراضي الكحلاء عام ١٧٥٠م مدعياً انه سندها ضد عدوان مشيخة المنتفق ، كما تمكن من اقناع مشيخة المنتفق على إبقائه في أراضي أم الجمل وتوابعها بحجة ان يؤازرها ضد مشيخة بني لام فجعل ابنه الاكبر مشنت في أراضي الكحلاء والنشط من قبل مشيخة بني لام وبقي هو واولاده في أراضي أم جمل من قبل مشيخة المنتفق ، واشاع أن ولده مشنت قد شق عليه عصا الطاعة لإرضاء الجانبين ، وبقي هذا الحال حتى توفي شيخ خليفة بن داغر سنة ١٧٨٠م وخلفه ولده مشنت^(٢٥) الذي خضع لنفوذ بني لام حين اصبحت كافة مقاطعات لواء العمارة تحت نفوذهم بعد طردهم لعشائر المنتفق من الجانب الأيمن لنهر دجلة^(٢٦). وكّل الشيخ مشنت إدارة أراضي الكحلاء الى أخيه فيصل بن خليفة الذي سرعان ما قام بقتل أخيه مشنت في عام ١٨١٢م ؛ لتؤول زعامة القبيلة له^(٢٧). وباتت سيطرة فيصل بن خليفة تعم كافة عشائر ابو محمد ولم تتدخل امارة بني لام في الأمر مادام منهجها الزراعي متبعاً إلا أنها أعطت إلتزام الأراضي الى فيصل ، وبقي يستغلها مستقلاً إلا عن نفوذ بني لام^(٢٨).

ومن الجدير بالذكر ما ان ابتداء حكم المماليك في العراق (١٧٤٩-١٨٣١م) حتى ازدادت استخدام القوة في إخماد الانتفاضات العشائرية ، والتدخل في شؤون المشيخات ، وإقصاء الشيوخ غير الموالين لهم ، وتجزئة اتحادات العشائر ، واقتطاع الأراضي؛ وذلك لتسهيل عملية جباية الضرائب وفق هذه السياسة تدخل الوالي العثماني داود باشا (١٨١٨-١٨٣١م) في النزاع الذي حصل بين رؤساء بني لام على الرئاسة ، ونجح في تقسيمها الى رئاستين ، جعل احدهما على يمين نهر دجلة والأخرى على يساره^(٢٩)، واستطاع في عام ١٨٢٥م من اقتطاع شطره العمارة من نفوذ بني لام الذي كان يجبون ضرائبها ونقلها الى سلطة المنتفق الذي كان شيخها من الموالين له^(٣٠). وفي ظل هذه الأحداث والتحويلات الجارية أدرك الشيخ فيصل بن خليفة ضرورة ان يثور على المشيختين ابتغاء تحرير قبيلته من سيطرتها غير ان احتياجه الى المال حال دون تحقيق ذلك^(٣١).

فقد استمر يؤدي الضرائب الى مشيخة بني لام ، الا ان ذلك الالتزام لم يدم طويلاً ، حيث بدأ فيصل بن خليفة عام ١٨٤١م باعداد العدة للقضاء على نفوذهم في عهد الشيخ مذكور الجنديل ، حين كانوا في موسم الربيع يخرجون للصيد في المراعي والجزر المفتوحة على الحدود الايرانية ومناطق بشتكوه ، وتقدم بجيش كبير من أفراد عشيرته والعشائر المنضوية تحت قيادته وفتح ثغرة في نهر دجلة قرب منطقة البتيرة سميت (كسرة الصفيجي) فتسرب الماء الى كافة الأراضي الواقعة شرقاً حتى اتصلت بالأهوار المتجمعة من مياه نهري الطيب والدويريج وغرقت المزارع وما فيها من السكان الذين اصبحوا مشردين في الجزيرة وأخذ ينكل بأهل القرى ويقتل ويسجن مأموري مشيخة بني لام وظل الماء يجري لمدة ثلاثة اشهر ، ثم عاد الى مقر مشيخته الكحلاء حيث قام ببناء القلاع الحصينة في الأماكن المواجهة للخطر وزودها بالقوة الكافية وجلب اخصائيين من بغداد ، لصنع المدافع (الطوب) بمساعدة السلطات العثمانية الذي كان غرضها أضعاف نفوذ بني لام وتعميق الصراع بين العشائر^(٣٢) ، وبذلك باتت الكحلاء حتى أم جمل تلتزمها ابو محمد بصورة مباشرة من السلطات العثمانية ، وأصبحت قبيلة ابو محمد قوة يحسب لها حساب في المنطقة^(٣٣) مركز قوتهم منطقة الكحلاء، وأخذت عشائر السودان والسواعد وغيرهم تلتزم اراضيهم من قبل الشيخ فيصل بن خليفة، الذي قام بمنع الفلاحين ورجال العشائر الاخرى الخاضعة لسيطرته من حمل السلاح^(٣٤) ، وبات من الصعب على السلطات العثمانية اخضاع قبيلة ابو محمد التي أخذت تسيطر على جانب نهر دجلة الذي يمر بمناطقها، وما أن تظهر القوات العثمانية حتى يكونوا قد تلاشوا في الأهوار وبعد مرور ستة أشهر على تعطيل الملاحة في نهر دجلة عام ١٨٥٥م قبلت السلطات العثمانية أي مبلغ تتعهد القبيلة تلقائياً بدفعه عن التزامها الأراضي^(٣٥).

وبما أن شطره العمارة (قلعة صالح) تحت نفوذ المنتفق ، ولما كان الشيخ فيصل بن خليفة طموحاً أراد أن يغزو إمارة المنتفق فجمع لهذه الغاية من افراد عشيرته ضريبة اسمها (كودة اللحاء) ، علاوة على الضرائب التي تجبى باسم الحكومة ويستأثر بها لنفسه لشراء الأسلحة ، لكن المنية عاجلته عام ١٨٥٥م على إثر قرحة اصابته بين كتفيه لم تمهله أكثر من ثلاثة أيام ، تاركاً ثلاث أولاد له في أراضي الكحلاء هم (شياح وابو ريشه ويسر)؛ ليتقلد شياح منصب ابيه في زعامة ابو محمد^(٣٦). إلا أن الملاحظ ان بعد وفاة فيصل بن خليفة عام ١٨٥٥م اشتد النزاع بين أولاده وأخوته على وراثة المشيخة والنفوذ والأراضي ، فبعد خمس سنوات من ترأس الشيخ شياح بن فيصل مشيخة ابو محمد وأراضي الكحلاء حتى نافسه عمه منشد بن خليفة الذي كان يدير اراضي المجر الكبير في الحصول على أراضي الكحلاء وزعامة ابو محمد ، وكان هذا الوضع يتفق والسياسة العثمانية تجاه العشائر التي تقوم على مبدأ ايجاد ونشر الانقسامات والنزاعات داخل البيت الحاكم لشيخ المشايخ ، محرصة مشايخ العشائر المكونة للتحالف ضده أو احدهم ضد الآخر ومساعدة

اعوانها من شيوخ القبائل^(٣٧) ، فشجعت منشد بن خليفة على جمع رجاله والعبور من المجر الكبير الى الكحلاء مستعيناً بعشائر ابو محمد ، وحدثت معركة في قلعة مسيعة التي هي إحدى قلاع فيصل بن خليفة في محل المسمى الشعبة وانكسر الشيخ شياع وعلى اثرها استولى عمه على اراضي الكحلاء^(٣٨).

استغلت الدولة العثمانية تلك الخلافات القبلية وخلافات الشيوخ ، بعد أن ظلت تلك المنطقة في منأى عن السيطرة العثمانية طيلة ثلاث قرون ، وخاصة بعد ان طلب منها شياع بن فيصل الخليفة التدخل؛ لإعادة مشيخة ابو محمد له وراضي الكحلاء من عمه منشد الذي اغتصبها ، فأرسلت حملة عسكرية استطاع خلالها قائد الحملة محمد باشا ديار بكرلي بسط نفوذه على المنطقة ، وانشأ الاوردي (معسكر الفيلق) عام ١٨٥٩م ، ومنها تأسست مدينة العمارة عام ١٨٦١م ، وجلس الشيخ شياع على دست أبيه فيصل رئيساً لقبيلة ابو محمد ، بعد أن اضطر عمه منشد الى الهروب للاهوار في جنوب لواء العمارة^(٣٩). وأخذت الدولة العثمانية تؤجر مقاطعات لواء العمارة مباشرة الى شيوخ القبائل^(٤٠) ، وتتدخل في حسم النزاعات بين الشيوخ المتخاصمين لصالح أحد الطرفين ، ونجحت سياستها هذه في تقسيم رئاسة ابو محمد الى ثلاثة اقسام (آل فيصل، وآل منشد ، وآل مشنت) وبقت أراضي الكحلاء والشط تعود لرئاسة آل فيصل شياع واخوته^(٤١).

إلا أن الإدارة العثمانية لم يكن لديها سياسة واضحة بخصوص تنمية وتطوير الحياة القبلية ، فأخذت تؤجج الخصومات العشائرية والمنافسات بين هؤلاء الشيوخ بتعمد ودهاء ، فعلى اثر صدور العفو عن منشد بن خليفة واعادة اراضي المجر الكبير له ، وتجديد الالتزام لولده وادي بعد وفاته ، مما أثار هذا الالتزام حفيظة الشيخ شياع بن فيصل^(٤٢) ، الذي امتنع عام ١٨٧٧م عن دفع الحقوق الاميرية التي بذمته عن التزام أراضي الكحلاء ، وهرب الى هور الحويزة وأخذ يقطع طرق المواصلات بين بغداد والبصرة^(٤٣) ، فقامت السلطات العثمانية بأرسال حملة عسكرية بقيادة زعيم البحرية خالد بيك فألقت القبض عليه وعلى أخيه ابو ريشه ونفيا الى استانبول لبثا فيها اربعة أعوام^(٤٤) ، ومنح التزام أراضي الكحلاء للشيخ وادي بن منشد حتى صدر العفو باطلاق سراحهما واعادتهما الى أراضي الكحلاء فصار شياعاً رئيساً على مقاطعة أراضي الكحلاء وجعل اخاه ابو ريشه شيخاً على الشط^(٤٥) الذي توفي عام ١٨٨٥م ، وبعدها بعام توفي شياع الفيصل عام ١٨٨٦م ، الذي خلفه أخوه يسر^(٤٦) على أراضي الكحلاء الذي توسع نفوذه ، وعادت رئاسة ابو محمد العامة اليه بعد أن تخلص من منافسيه من أولاد عمه ما بين هارب ومنفي الى استانبول ، ونتيجة لمواقفه المؤيدة للدولة العثمانية منحه عام ١٨٩٣م وسام ولقب (مير ميران) الأمير على رؤساء العشائر وبقي ملتزم أراضي الكحلاء حتى وفاته عام ١٨٩٥م عن ولدين زيون وعصمان ،

الا ان الشيخ عريبي بن وادي بن منشد تمكن من اقناع الحكومة العثمانية بإعطائه التزام أراضي الكحلاء ، فوافقت على ذلك ومنحت اراضي الشط لولدي يسر ويبدو ان الغرض من ذلك هو خلق الخصومات بين رئاسات ابو محمد^(٤٧).

ونجحت هذه الخطوة في كسب الشيخ عريبي بن وادي لصالح مواقف الدولة العثمانية بمشاركة اتباعه مع القوات النظامية ضد انتفاضات غضبان البنية شيخ بني لام وآل صيهود من شيوخ ابو محمد أولاد عمه عام ١٩٠٨ و ١٩٠٩م من أجل الحفاظ على التزامه لأراضي الكحلاء ، ومن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية منحت لقب باشا عام ١٩٠٢م لمواقفه الموالية وبقيت أراضي الكحلاء تحت التزام الشيخ عريبي بن وادي حتى الاحتلال البريطاني للواء العمارة عام ١٩١٥^(٤٨) وتمثلت الإجراءات الإصلاحية والسياسة غير الواضحة تجاه الحياة القبليه التي اتبعتها الدولة العثمانية عند تأسيس قسبة قضاء الزبير عام ١٨٤٨م.

ثالثاً: تأسيس قسبة قضاء الزبير (١٨٤٨م)

بدأت هذه القسبة بقرية انشأها الشيخ فيصل بن خليفة أحد شيوخ قبيلة ابو محمد عام ١٨٤٨م، وذلك ببناء قلعة في وسط أراضي مشيخته التي تضم الكحلاء والشط^(٤٩) على الشاطئ الأيسر من نهر الحسيكي المنفرع من نهر الكحلاء^(٥٠) لإدارة اعاشة الجيش المنظم من قبله فقد كانت القلعة في واقع الامر مظهر سيادة القبيلة على الريف ، ذلك ان القبيلة بتكوينها مجتمعاً مستقلاً يمارس سلطات متنوعة عسكرية واقتصادية ، فكانت تحتاج الى شيء من مظاهر تلك السلطات والقلعة يتحصن فيها الشيخ واتباعه عند الملمات ودار ضيافة يستقبل فيها ضيوفه وضيوف قبيلته ، وفيها تتعقد التحالفات وتدبر الامور ، وسجن يلقي فيها بخصومه، أو اسراه من القبائل الاخرى ، وتتكون من ثلاثة طوابق للحرب، والحراسة ، والجلوس ، وكانت تشيد من الطين والآجر ، وقد حصنها الشيخ فيصل بن خليفة بالمدافع ، وكان يتسم موقعها بالمناعة الطبيعية بين فروع النهر^(٥١) ، لتكون حامية لأراضيها وقبيلته ثم جاورها كثير من أفراد عشائر ابو محمد وغيرهم ، للاستقرار قربها فأنشأت قرية بجوارها سميت قرية مسعيدة^(٥٢) التي أخذت بالتدريج تتحول الى مركز لبعض الأعمال التجارية (البيع والشراء) للقرى الصغيرة المجاورة لتصبح سوقاً تؤمها العشائر في المواسم لشراء حاجاتهم وبيع محاصيلهم^(٥٣).

بتعيين مدحت باشا والياً على العراق (١٨٦٩-1872م) الذي كانت تتجه سياسته نحو إحلال المواطنة العثمانية محل الولاء القبلي ، ونتيجة لذلك ادخل عدة اصلاحات كان لها آثارها العميقة على العراق^(٥٤) ، وكان من أبرزها تطبيق الادارة المدنية ومن أجل تعزيز سياسته الهادفة الى تصفية النظام العشائري وجعل أفراد العشائر مسؤولين مباشرة أمام الدولة ، جاء قراره بتأسيس المراكز الحضرية الادارية لإدارة عشائر العراق فكان استحداث ناحية الزبير التي مركزها قرية

مسيعية عام ١٨٦٩م تتبع في تشكيلها الإداري لواء العمارة حتى عام ١٨٨١م ، رقيت الى قضاء تابع للواء العمارة^(٥٥) ولما كان لهذا القضاء ثقل اقتصادي واضح بالنسبة الى لواء العمارة كونه ترتبط به عدة مقاطعات زراعية تتميز أرضها بالخصوبة ، ويكثر فيها المواشي كالجاموس ، فقد كانت تعدّ من أهم المراكز التسويقية للرز (الشلب) وتربية الجاموس^(٥٦)، وهذا دفع بالكثير من الجماعات والاسر الى النزوح الى مسيعة قسبة قضاء الزبير لأسباب اقتصادية فقد استوطن فيها الصابئة بعد هجرتهم من سوق الشيوخ والجبايش (الناصرية حالياً) عام ١٨٥٨م ومنهم ابو زهرون ، والبو كلمش الذين سكنوا على ضفاف الكحلاء^(٥٧)؛ لكي يمارسوا طقوسهم الدينية ، فضلاً عن امتنانهم مهن التجارة والحداة وصناعة القوارب التي تتطلبها حاجات الناس في القضاء ^(٥٨).

فضلاً عن ذلك سكنها النجادة (من اهل نجد) الذين هاجروا إلى قضاء الزبير عام ١٨٨٧م، وسكنوا قرب نهر الزبير يمارسون التجارة (البيع والشراء) ، وبعد فترة من الزمن قام الشيخ عريبي بن وادي بالطلب منهم السكن في مسيعة فقاموا بتشييد دور لهم من الطين^(٥٩) ومنهم بيت الناصر فضلاً عن الاسر الموصلية (من اهل الموصل) التي نزحت اليها واستوطنت فيها^(٦٠) وعدد من ابناء الجالية الايرانية الذين اندمجوا بالمجتمع واصبحوا جزء منه^(٦١) وبعض تلك الأسر الاقتصادية أصبحوا وكلاء من أجل تصدير الحبوب والمنتجات الحيوانية او عرضه في السوق المحلي ، وقد كان للتنظيم الإداري الأثر الكبير على تطور القسبة ، فقد انشأت فيها دوائر حكومية والأنبار (عنبار)^(٦٢) ، التي تشكل أحد الملامح الرئيسية في المدن المنتشرة في الأرياف ودائرة سنية^(٦٣).

كما شيد فيها مدرسة ابتدائية رسمية عام ١٨٩٧م ،وكما شهد عام ١٩٠٣م بناء مسجد الجامع^(٦٤) الذي شيده آل ذكير على نفقتهم الخاصة ، ويقع على كورنيش نهر الكحلاء^(٦٥) ، وشيدت فيها المقاهي وسوق يحتوي على (٣٠) حانوتاً^(٦٦)، وهو عبارة عن سوق سكنه اصحاب المهن والحرف الشعبية يرتاده سكان الأرياف ؛ للحصول على حاجاتهم من الأقمشة والآلات الحصاد والحفر البدائية التي كانت تصنع محلياً من قبل أبناء الطائفة الصابئة المندائية ، كما كانت تنتشر في سوقها عدد من محلات الصاغة لصناعة الحلبي الذهبية والفضية ، فضلاً عن دكاكين البقالين والعطارين والخياطين والدهانة^(٦٧).

ويبدو من ذلك أن التطور الإداري لقضاء الزبير وخاصة قصبته مسيعة، ناتج عن زيادة في عدد سكان القضاء الذي بلغ (١٤،٠٠٠) نسمة عام ١٨٩٠م^(٦٨)، أما قسبة مسيعة وهي مركز القضاء فقد بلغت مساكنها حوالي (١٠٠) منزل مبنية من الطين وعشرات من الصرائف^(٦٩) ، وتعداد سكانها فقد بلغ (٦٥٠) نسمة تقريباً عام ١٨٩٠م^(٧٠) ، وهذا يشير الى بسط الحكومة سيطرتها من جهة وكما تشير الى النمو الحضاري للقضاء من جهة اخرى ، وقد ذكر ذلك القنصل

الروسي الكسندر اداموف في نهاية القرن التاسع عشر حين قال : "ان شطرة العمارة وقرية مسيعة في قضاء الزبير هي الأماكن الوحيدة التي تستحق الذكر"^(٧١). ومهما يكن من أمر فان اهتمام الولاة العثمانيين بجمع الضرائب دفعهم الى رسم خارطة تقريبية لقضاء الزبير حين قام الوالي العثماني تقي الدين باشا (١٨٨١-١٨٨٦م) في عام ١٨٨١م بزيارة الى لواء العمارة والبقاء فيها أسبوعين وصرح بان "الدولة لم تحصل على معلومات دقيقة بخصوص الكحلاء ولم تعرف أنهارها إلا في الأيام القليلة وأكد على ضرورة العناية بالرسوم الأميرية" وهذا كان السبب الرئيسي إلى ترقيتها من ناحية الى قضاء عام ١٨٨١م^(٧٢). إلا أنها في الحقيقة لا يمكن أن تطلق على القسبة مسيعة مدينة؛ لعدم توفر الحياة المدنية المناسبة؛ بل كانت قرية كما ذكرها ج.ج.لوريمر المقيم البريطاني في الخليج العربي "أن القرية الوحيدة المستقرة في قضاء الزبير هي قرية مسيعة"^(٧٣)، ولا تختلف عن القرى الأخرى إلا في وظيفتها الإدارية^(٧٤). وأخيراً يتضح لنا من كل ما استعرضناه أن العاملين الإداري والاقتصادي كان لهما الأثر الواضح في نشوء وتطور واتساع القضاء.

رابعاً : الأوضاع الإدارية في قضاء الزبير

بعد صدور قانون الولايات العثمانية عام ١٨٦٤م أخذت الدولة العثمانية بتطبيق هذا القانون على الولايات الخاضعة لسيطرتها ، ومنها العراق الذي طبق فيه في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م)^(٧٥)، إذ ألغيت التقسيمات الادارية السابقة (الايالات) واستبدلت بالولايات ، فيما احتفظت الوحدات الإدارية الأصغر السنجق (اللواء) ، والقضاء ، والناحية بتسميتها القديمة وكل ولاية تخضع لحكم الوالي ، وتنقسم الى ألوية (سناجق) يديرها متصرفون وتنقسم الألوية الى أفضية يقوم على رأسها قائم مقام ، والقضاء ينقسم الى نواحي تخضع لإدارة المدراء^(٧٦) ، وكان الهدف من صدور القانون هو تنظيم عملية اشتراك الأهالي بالتعاون مع السلطات العثمانية ، والهيئات الإدارية المختلفة في إدارة أمور البلاد^(٧٧) ، وبموجب ذلك أصبح الزبير ناحية مركزها قرية مسيعة عام ١٨٦٩م تابعة للواء العمارة التابع الى ولاية البصرة^(٧٨) حتى عام ١٨٨١م ، رقيت بأمر من والي بغداد تقي باشا (١٨٨١-١٨٨٦م) الى قضاء^(٧٩) من الصنف الثاني^(٨٠) لا ترتبط به أي ناحية^(٨١) وفي هذا الصدد يذكر اداموف "أن عدم وجود نواحي؛ لقلّة عدد سكان الحضر في المنطقة"^(٨٢) سوى عدد من المقاطعات التي لا يوجد لها مغزى إداري والمقاطعة ليست في الحقيقة سوى قطعة من الأرض تحت اسم عام واحد خاص بها مثل مقاطعات (الجراية-الشموخية-أم الطوس-خرحامي-الحسيجي-العدل-الزبير)^(٨٣).

١. الجهاز الاداري

يقف على رأس الهرم الإداري في قضاء الزبير القائم مقام وهو المسؤول أمام متصرف لواء العمارة عن جميع الأمور الإدارية والمالية والأمنية ودوائر القضاء وتنفيذ الاحكام التي تصدرها محاكم القضاء^(٨٤) ، ومشابه دوره لمنصب الوالي؛ ولكن بمرتبة أقل فهو المسؤول عن تحصيل

واردات الدولة واستيفاء المصروفات ، فضلاً عن مسؤوليته عن جندمة القضاء ، كما يتراًس مجلس القضاء ويعمل على تنفيذ مقررات مجلس ادارة القضاء بعد أخذ الإذن من المتصرف^(٨٥) و يبلغ راتبه (١٧٥٠ قرشاً = ١٧,٥ ليرة) لأن قضاء الزبير من الدرجة الثانية^(٨٦). ومما يثير الانتباه ان منصب القائم مقام في قضاء الزبير قد اسند بالوكالة لاكثر من شخص فقد ذكرت سالنامه ولاية البصرة لعام ١٨٩٠م و سالنامه ١٨٩١م قائم مقام وكيلى حسني افندي^(٨٧) وتكررت هذه الحالة خلال المدة الواقعة بين سنتي ١٨٩٣م الى ١٩٠٠م مع امين افندي الذي شغل منصب القائم مقام بالوكالة^(٨٨) فضلاً عن يحيى افندي عام ١٩٠٢^(٨٩) ولا يوجد تفسير الى الاكتفاء بتعيين احد الموظفين بالوكالة ولفترات طويلة سوى التقصير والاهمال من قبل الادارة العثمانية^(٩٠). وينبغي ان نشير هنا ان بعض الأسماء قد شغلت هذا المنصب لمدة طويلة نسبياً اما لكفاءتهم لشغل هذا المنصب أو بسبب الفساد الاداري المستشري في دوائر الحكومة العثمانية مثال على ذلك أمين افندي الذي شغل منصب قائم مقام قضاء الزبير بالوكالة من عام ١٨٩٣م الى ١٩٠٠م^(٩١).

كانت دائرة القائم مقام تقع في بناية تسمى (السراي) في مركز قضاء الزبير قرب قرية مسيعيده^(٩٢) وتضم هذه الدائرة الى جانب القائم مقام موظف يساعده كاتب (تحريرات كاتبي) وهو المسؤول عن جميع المكاتبات الرسمية في القضاء وإدارتها وحفظ الأوراق والسجلات الخاصة بها ويكون اتصاله المباشر بقائم مقام قضاء الزبير، والتفقد باوامره وتعليماته ، فضلاً عن ذلك فانه عضو دائم في مجلس ادارة القضاء^(٩٣)، وقد وجدنا أن إدارة قضاء الزبير خلت من منصب مدير المال (مال مديري) ، ومنصب امين صندوق (صندوق اميني) ، وهذا يؤكد على قلة اهتمام الإدارة العثمانية بهذا القضاء^(٩٤).

٢. مجلس ادارة قضاء الزبير

يعد هذا المجلس أحد أهم أركان النظام الإداري العثماني بموجب نظام ادارة الولايات لسنة ١٨٦٤م ، الذي يهدف إلى فسح مجال أمام مشاركة أهلية واسعة في الحكم ، وادارة المناطق ، ويتكون مجلس إدارة قضاء الزبير من ستة أشخاص^(٩٥) وهم قسمان ، القسم الاول: غير منتخب (دائميون) ، وهم القائم مقام الذي يرأس المجلس وكاتب التحريات ، اما القسم الثاني: وهم الاعضاء المنتخبون وهم غير دائمين ، وكان عددهم اربعة اشخاص مثال ذلك مجلس ادارة قضاء الزبير لعام ١٨٩٠م كما موضح في الجدول التالي^(٩٦).

اسماء الأعضاء غير الدائمين	اسماء الأعضاء الدائميون
سيد علي افندي سيد غفوري افندي ملا سلطان ملا رسول	رئيس القائم مقام (حسني افندي) كاتب التحريات (قدي افندي)

وضعت الدولة العثمانية شروطها لترشيح الأعضاء المنتخبين لعضوية المجلس منها أن يكون المرشح من مواطني الدولة العثمانية ، ومن يدفعون الضرائب وحددت المبلغ الضريبي على أن لا يقل عن مائة وخمسين قرشاً ويفضل الذي يجيد القراءة والكتابة على الأمي في الترشيح ، ولم

تشرط في هؤلاء أن يكون من مركز القضاء بل يجوز ترشيح أي فرد جامع لهذه الشروط من أي منطقة كانت من مناطق الزبير^(٩٧) ، وأن لا يكونوا من اقارب اعضاء مجلس الادارة الدائمين^(٩٨) ، وهناك طريقة خاصة لانتخاب الاعضاء فقد تشكلت في قضاء الزبير (لجنة تفريق) تقوم كل سنتين بترشيح ثلاثة امثال العدد المطلوب لعضوية المجلس ، وتبعث اسمائهم الى المجلس الاختياري في قرى قضاء الزبير ويقوم المجلس الاختياري في القرى بالتصويت عليها وإرجاعها الى مركز القضاء، اذ تطرح للجنة ثلث المرشحين الذين حصلوا على أقل الأصوات في القرية وترفع ثلثي المرشحين المتبقين الى متصرف لواء العمارة ؛ليقوم بانتقاء الأعضاء المطلوبين لعضوية مجلس ادارة قضاء الزبير^(٩٩) ، أما الأعمال التي يقوم بها المجلس فهي تدقيق ميزانية القضاء والنظر والتدقيق في المبيعات والمقاومات والمزادات التي تخص الحكومة والنظر في أمور الملكية والمالية والضبطية (الشرطة والامن) والنافعة (دائرة الشؤون الاجتماعية) ويجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في السنة ووظيفته استشارية فقط^(١٠٠) ، ومن خلال دراسات السالنامات يتبين بشكل واضح أن في عضوية مجلس قضاء الزبير رجال دين مثل ملا سلطان وملا رسول^(١٠١) وأن في عام ١٩٠٠م خلا قضاء الزبير من مجلس ادارة^(١٠٢)، وأن الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس بصورة عامة هم من الوجهاء والأثرياء من تجار وملاك الأراضي والمتنفذين في القضاء وممن يدفعون ضريبة الأرض (ويركو) امثال حسن الحاج محمود الجليبي ، ومصطفى الجليبي ، ومحمود جواد الجليبي ، وحמיד اغا ، وعلوان اغا ، مما جعل هذا المجلس حكراً لفئة معينة اتخذت منه وسيلة لتحقيق غاياتها ، وتطمين رغباتها ، وتعزيز مواقعها؛ ولهذا كان من الصعب على الأعضاء المنتخبين ان يعارضوا القائم مقام الذي بيده السلطة التنفيذية خوفاً على مصالحهم، وخاصة أن الانتخابات لم تكن تعبّر عن آراء السكان بل كانت تعبّر عن اختيار الدولة لهم عن طريق لجنة التفريق التي كانت تضم كبار الموظفين^(١٠٣)؛ لذا اتسم المجلس الإداري بالضعف وبالشكل دون المضمون.

٣. القضاء

لم تعر الدولة العثمانية أي اهمية للمحاكم قبل عهد التنظيمات فقد كانت هناك محكمة واحدة تقوم بفض النزاعات ، واصدار الفتاوى ، وتدعى المحكمة الشرعية والتي كانت توجد في مركز كل ولاية وسنجق وقضاء^(١٠٤) ، وبعد صدور قانون الولايات لعام ١٨٦٤م انشأت الدولة العثمانية مؤسسات قضائية مدنية في مراكز المدن الى جانب المحاكم الشرعية^(١٠٥) التي استبدل اسمها عام ١٨٧٥م الى محكمة بداءة(بداية محكمة سي) وهي المحكمة الموجودة في القضاء ، وقد تألفت محكمة بداءة قضاء الزبير من قاضٍ رئيساً لها ، وكاتب اول ، وكاتب ثاني ، واربعة من الأعضاء المنتخبين ومعاون مستنطق اضافة الى ضابط يجمع الأدلة في القضايا التي فيها جنائية ويقوم بمهمة نائب المدعي العام^(١٠٦) ، ومن واجبات المحكمة الشرعية النظر في قضايا الزكاة

والنكاح والطلاق والنفقة والدين والحضانة واستغلال الاموال العامة ، اما واجبات محكمة البداة فكانت تنظر في القضايا المدنية^(١٠٧) ، وتعتبر محاكم سنجق (لواء) العمارة هي محاكم استئناف بالنسبة لمحاكم القضاء واللغة المستعملة فيها هي اللغة التركية^(١٠٨).

ثمة حقيقة تاريخية لا بد من الاشارة اليها أن عموم السكان في قضاء الزبير من ابناء عشائر البو محمد لم يلجأوا الى المحاكم الحكومية ، ولا رغبة لهم في التدخل الحكومي بقضاياهم واكتفوا بالاحكام الصادرة عن شيخ العشيرة الذي يعتمد بدوره على شيوخ آخرين في عشيرته في الفصل بالقضايا المتعلقة بأفراد عشيرته، أما اذا كانت القضية تخص اكثر من عشيرة فيكون ذلك سبباً لاجتماع مجلس يعرف باسم (المجلس العشائري) وهو يضم رؤساء عشائر الاطراف المعنية بالقضية ويعتمدون في مناقشاتهم للقضايا واصدار الاحكام بها على العرف العشائري والذي من اشهر اجراءاته الفصل عن طريق أخذ الدية^(١٠٩).

٤. دائرة الاراضي السنية (اراضي سنية دائرة سي)

أقدم السلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩) على تسجيل بعض الاراضي الخصبة في العراق باسمه أو افراد اسرته بطريقة مشروعة وغير مشروعة ، وكانت تسمى الأراضى السنية وتدار عن طريق هيئة خاصة في بغداد، وبما أن معظم أراضي قضاء الزبير اراضي سنية فقد كان هناك دائرة في مسيعة ، وكان فيها مأمور على مقاطعة الكلاء ، فضلاً عن مأمور وكاتب عن الانبار (العنبار) مقرهم في مسيعة^(١١٠) ، ومثال ذلك عام ١٨٩١م شغل هذه الوظائف المأمور محمد شوقي افندي على مقاطعة الكلاء، وعلي افندي مأمور الانبار ، وعثمان افندي كاتب الانبار وهم يعرفون ب(مأموري السنية)^(١١١).

٥. القوة الضابطة

تعني القوة الامنية التي كانت تفرض الأمن والنظام في قضاء الزبير المكونة من مائة جندي مشاة تسمى البلوك (فصيل) تحت بلوك اغاسي (رئيس البلوك)^(١١٢) ، والبلوك يتألف بين (٢٠-١٠٠) مجند ، ومن (٥-١٠) طواقم (مشاة خيالة) وطاقم المشاة يتألف من (٨) مجندين يقودهم (٢) من الضباط ، أما طاقم الخيالة فيتألف من (٤) فرسان^(١١٣) ، وكانت المهام الأساسية لقوات الضابطة التي أصبحت تعرف بالجندرية هي تطبيق التعليمات والقوانين لتحقيق الأمن والمساهمة في جمع الايرادات من القبائل ، ونقل البريد كما كان يتألف منهم الحرس والحاميات؛ لمراقبة الطرق ، وحمايتها ، والقاء القبض على اللصوص ، ويقوم بعضهم بتقديم الخدمات الخاصة لكبار الموظفين^(١١٤).

خامساً: الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية

١. التركيب الاجتماعي لسكان ومظاهر الحياة الاجتماعية:

لم يكن قضاء الزبير يختلف عن بقية مناطق جنوب العراق التي غلب عليها الطابع العشائري والميل الى الزراعة وتربية الماشية^(١١٥) ، وقد خلف هذا الطابع تركة ثقيلة في مجتمع قضاء الزبير ، اذ كان له انعكاسات عديدة في جوانب مهمة خاصة في البنية الاجتماعية والتركيبية السكانية ومظاهر الحياة الاجتماعية، وقد اتسمت الأبحاث والدراسات التي اجريت في العهد العثماني الأخير لإحصاء نفوس العراق بانها كانت احصائيات غير دقيقة واغلبها ارقام تقريبية ، ويعود ذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها انعدام الثقة بين الحكومة والاهالي بسبب الخوف من جمع الضرائب أو الدعوة الى التجنيد وعدم استقرار العشائر ، فضلا عن الالهال الاداري من جانب الحكومة العثمانية^(١١٦) ، وهذا ما ذهب اليه الوالي تقي الدين باشا اثناء زيارته الى لواء العمارة عام ١٨٨١ بأن "المقاطعات والمزارع في العمارة ما زالت مجهولة وان الدولة ليست لها معلومات دقيقة بخصوصها وان الجحلة (الكحلاء) لا يعرف حتى انهارها وفي الايام القلائل عرف ذلك"^(١١٧) ومن اقدم التخمينات عن سكان قضاء الزبير ما قامت به الحكومة العثمانية عام ١٨٩٠م ونقله الكاتب الفرنسي (كينييه) وهو شمل جميع سكان القضاء اذ قدر عددهم بـ (١٤,٠٠٠) نسمة^(١١٨) ، وهذا الرقم مقارب الى حد كبير مع ما ذكره ج.ج.لوريمر ، حين قدر عدد سكان قضاء الزبير المستقرين بنحو (١٤,٠٠٠) نسمة كلهم من الشيعة ، باستثناء عدد قليل من مسلمي السنة من موظفي الحكومة ، والرسميين في مسيعة مركز القضاء ، ولكن لم يعطِ تفصيلاً اكثر من ذلك عن توزيع السكان^(١١٩) ، بينما قدر محمد خليفة النبهاني عدد سكان قضاء الزبير اثناء زياره لها عام ١٩١٤م بحوالي (٢٠,٠٠٠) نسمة^(١٢٠). وجرت في عام ١٨٩٣م محاولة لمعرفة عدد سكان قسبة قضاء الزبير حيث قدرته الدولة بحوالي (٦٣) نسمة^(١٢١)، وهذا رقم غير صحيح ولا يتناسب وواقع عدد البيوت الذي اورده لوريمر بـ (١٠٠) بيت من الطين؛ فضلاً عن الصرائف المنتشرة في القسبة مسيعة^(١٢٢) ، وهذا ما اكده (كينييه) حن قدر سكان مركز قضاء الزبير بحوالي (٦٥٠) نسمة^(١٢٣) ، ولا بد من الاشارة الى أن هذا لا يعكس قلة السكان فيها كما يتبادر لاول وهلة وانما يرجع الى ان معظم سكان قضاء الزبير يشتغلون بالزراعة وتربية الماشية ، مما يحتم استيطانهم في القرى الريفية ، فضلاً عن حداثة نشأة القسبة.

يتوزع سكان قضاء الزبير بحسب أحوالهم الاجتماعية وطرق معيشتهم الى ثلاثة اقسام: هي سكان القرى والارياف ، والحضر سكان القسبة ، وسكان الاهوار ، فسكان القرى والارياف يتجمعون في قرى كبيرة وصغيرة على طول فروع نهر الكحلاء وقنواته الكثيرة جداً واغلبهم من قبيلة البو محمد من البو عبود ومنهم البيضان والمصاليخ ، فضلاً عن عشائر اخرى تلتزم اراضيها من

البو محمد من عشائر السراي والسودان والبهادل والمواجد والقليل من بني مالك وتميم والهليجة وغيرهم ممن يحترفون الزراعة وعلى الأخص زراعة الرز (الشلب) ^(١٢٤). وتتكون من عدة طبقات أولها: طبقة شيخ العشيرة وأفراد حاشيته وهم الملاي ^(١٢٥) والحوشيه والموامير والخدم ، وهم عبارة عن عددٍ عاقل لا وظيفة له الا حمل السلاح وحماية الشيخ من لاشيء ، والسراكيل وهؤلاء جميعاً يتمتعون بسلطة كبيرة في القرية ويحظون بامتيازات واسعة ، وثانيها: طبقة الموامنه والسادة وهؤلاء تنحصر مهمتهم في الارشاد الديني ولهم حقوق في الحصول على الاراضي من الشيخ تسمى المحرمات ، تحرث وتزرع من قبل الفلاحين ويحظون بتقدير واحترام كل أهل القرية التي يعيشون فيها ، وطبقة الثالثة: هي طبقة الفلاحين وهي تمثل الاكثريّة الساحقة من القرية اذ تشمل الفلاحين الذين يحرثون الارض وهم طبقة مسحوقة جداً ومحرومة من كافة الامتيازات التي يتمتع بها أفراد الطبقتين سوى ارتباط موسمي يقدر نضوج الحاصل فقط ، وعليه فانهم أقل الطبقات الاجتماعية معيشة وتخلف وان مسار حياتهم فقد وصف بالبساطة من حيث المأكل الذي لا يتعدى خبز الشعير والرز والذرة اضافة الى التمر ومشتقات الحليب ، كما لا يتعدى اثاث المنزل عن أدوات الطبخ البسيطة كبعض الأواني النحاسية وفرشهم ، عادة ما تكون من البسط ومساكنهم من القصب أو سعف النخيل والطين ^(١٢٦)، وهناك طبقة أخرى تتمثل ببعض الحرفيين من الطائفة الصابئة من النجارين والحدادين ، فضلاً عن الباعة والوسطاء الذين كانوا يقيمون الى جانب الفلاحين ^(١٢٧) ، اما الحضر وهم سكان القصبّة مسيعة التي تعد مركز لبيع الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية والضرورات الاخرى من مأكل وملبس؛ لذا فان سكان القصبّة يمتنون بالبيع والشراء وبعض الصناعات اليدوية التي لها مباشرة بحياتهم اليومية وهم لا يختلفون عن سكان الأرياف من حيث العادات والتقاليد ، الا انهم أوفر حظ من حيث توفير الخدمات الاجتماعية ^(١٢٨) ، أما الهرم الاجتماعي في القصبّة فقد كان مقسماً الى ثلاث طبقات هي طبقة موظفي الدولة: وهم في الغالب ليسوا من سكانها الاصليين لكنهم كانوا يتمتعون بنفوذ اجتماعي كبير نظراً لمركزهم الحكومي ، أما الطبقة الثانية: فهي الوسطى من ملاكي الارض والتجار وهم فئة قليلة في القصبّة امثال بيت الناصر ، ومنهم علي ناصر البهيجي، والشيخ منيع الحسن من النجادة ، وحسن الحاج محمود جلبي ، ومحمد جواد جلبي ^(١٢٩) ، في حين شكلت الطبقة الثالثة: اغلب سكان القصبّة الذين كانوا يعملون بالزراعة ، وباقي الحرف البقالين ، والعطارين، والوزانين ، والحدادين ، والنجارين ، واصحاب المقاهي التي تقوم مقام الفنادق ليلاً ، حيث ينامون فيها المسافرين، واغلب هذه الطبقة من النجادة ، والصابئة ، والموصلين ، واليرانيين فضلاً عن أفراد من عشائر البو محمد ^(١٣٠) ، اما بالنسبة الى سكان الاهوار فينقسمون حسب ظروف المعيشة فمنهم من احترف تربية الجاموس في هور الحويزة ، وعليها يقوم اقتصادهم فمن خلال مقايضة ألبانها ومشتقاتها مع جيرانهم المزارعين

أو بيعها؛ ليحصلوا على احتياجاتهم من مركز القضاء مسيعة ، واغلبهم من ابو محمد من آل شدود من ابو غنام ، والبو بخيت ، والنوافل في منطقة اهور الحويزة(هورالجكة وهور ام النعاج)^(١٣١) ، ومن احترف من ابو محمد جمع القصب وصناعة البواري (الحصران) كالبطاطبة من آل كامل ، وآل شدة كالنوافل ، والبو غنام ، حيث كانت قرية الترابه وهي قرية كبيرة تعتمد على صناعة البواري ، وأن مهنتهم تقتصر على حياكة الحصران التي تستبدل بالمقايسة بما يحتاجونه في حياتهم اليومية فضلا عن قيامهم بتربية الماشية وصيد الاسماك^(١٣٢) ، واغلب سكان الهور من المزارعين الذين أمتنوا الزراعة اساساً لأقتصادهم والتي اقتصر صيفاً على زراعة الرز والذرة وشتاءً على زراعة الحنطة والشعير فضلاً عن زراعة الخضراوات ، وتربية الماشية من خلال استغلال المساحات القريبة من الاهوار^(١٣٣) ويقوم فلاحو الاهوار بيوتهم على جزر صغيرة تسمى الواحدة منها (جباشة) وهي عبارة عن خليط من البردي والقصب يقومون بضغطها ورففها بعضها ببعض ، ويتم تثبيتها بواسطة أعمدة ثم يباشرون ببناء بيوتهم فوقها ، غالباً ما تكون من القصب والبردي^(١٣٤) ، وفي الواقع أن أغلب سكان قضاء الزبير من فئة الفلاحين ، لذا فانه قد عانى كثيراً من اهمال الدولة العثمانية من ناحية توفير الخدمات الإجتماعية لهذا المجتمع.

٢. التعليم.

لم ينل التعليم حظاً وافراً من لدن الدولة العثمانية في العراق بشكل عام ، والمناطق العشائرية بشكل خاص ، وهي سياسة مقصودة وقصيرة النظر في الوقت نفسه ، وتدل على تخلف المؤسسات العثمانية وهذا ما أكدته أحد الوثائق العثمانية التي نصت على "أن التعليم على رغم من كونه أحد اسباب رقي الدولة ونهضتها فقد أهمل في الديار العراقية"^(١٣٥) ، وفي سياق السياسة المذكورة أهمل التعليم في قضاء الزبير بشكل يكاد يكون تام في كل ما يتعلق بشؤونه ، فقد ذكرت وثيقة عثمانية على أن "لا يوجد واحد في المائة في لواء العمارة يحسن القراءة والكتابة"^(١٣٦).

كان التعليم في قضاء الزبير حتى نهاية القرن التاسع عشر عبارة عن دروس تلقى في المسجد الجامع في مسيعة تتألف من غرفة كبيرة تخصص من المسجد للطلاب الذين يتلقون تعليمهم من الملا الذي يعتمد في منهجه على مبادئ القرآن الكريم ومنهم ملا سلطان وملا رسول^(١٣٧) ، ولم تؤسس مدرسة ابتدائية في قضاء الزبير الا في عام ١٨٩٧ حين افتتحت في مسيعة^(١٣٨) وكان التدريس فيها باللغة التركية إلا أن الحقيقة أن التعليم الحكومي كان مقتصرأ على بعض أبناء الموظفين والتجار وهم من غير سكان القصة الاصيلين^(١٣٩) ، وبقي هذا الحال على ما هو عليه من نقشي الأمية حتى نهاية الحكم العثماني.

٣. الصحة

اهملت الدولة العثمانية الخدمات العامة في قضاء الزبير فالعناية الصحية مفقودة وسيئة والوضع الصحي فيها أرض خصبة للدجالين والمشعوذين ، ونكفي ان نقول أن في قضاء الزبير لم تشكل طيلة العهد العثماني مجلس بلدي الذي كان جزءاً من عمله تقديم الخدمات الصحية^(١٤٠) ، فضلاً عن ذلك لم يكن هناك مشروع اسالة ماء ، ودأب الناس على شربه من الجداول بعد ترشيحه من الجرار هذا في القصة مسيعة ، أما الاوضاع الصحية في الريف ، فقد كانت اسوأ فإن سوء الوضع الاقتصادي كان سبباً في تردي الوضع الصحي للفلاحين ، وتفشي الأمراض المختلفة بين صفوفهم ، يضاف الى ذلك واقع الجهل والأمية والاعتقاد بالخرافات التي كان يبيتها بعض الدجالين المنتفعين من أساليب الشعوذة^(١٤١) ، وخاصة أن قضاء الزبير اختص بزراعة الرز ، وهي بيئة ملائمة للأمراض كالملاريا والبلهارزيا والانكلستوما ، وقد وصف هيجكوك الحياة في جنوب العراق "أنه رغم القذارة التي تمهد طريق الانتصار للمرض أو الموت ، فما زالت الحياة قائمة في هذا المجتمع الموبوء بالملاريا المائج بأنواع الذباب وبما لا حصر له من الكائنات التي تعيش على الطين والوحل"^(١٤٢) ، وبحكم هذا الواقع فقد ظل قضاء الزبير حتى الحرب العالمية الاولى ميداناً فسيحاً للأمراض والأوبئة التي كانت تفتك بالناس خلال سنوات الحكم العثماني.

٤. الزراعة

تتميز منطقة قضاء الزبير بخصوبة ارضها وغزارة ثروتها وكثرة الأثوار المتفرعة من نهر الكحلاء، فكانت ملائمة لزراعة كل الغلال التي يحتاجها الإنسان في معيشته ، وخاصة الرز (الشلب) وغيرها من المحاصيل^(١٤٣) ، وعندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة عام ١٨٧٦م ، قام بالاستيلاء على أراضي واسعة من اراضي العراق بلغت ٣٠% من الأراضي الزراعية ، وانشأ لها إدارة خاصة سميت (ادارة الاراضي السنية) فكان من الطبيعي أن يسيطر على أغلب أراضي قضاء الزبير ، فقد قدرت واردات أراضي الكحلاء (٥٠,٠٠٠) ليرة عثمانية ، بعد ان كانت تلتزم قبل ذلك ب (٥,٠٠٠) ليرة عثمانية ، لما تمتاز أرضها من خصوبة^(١٤٤) ، وبما أن هذه الأراضي تقع تحت سيطرة شيوخ قبيلة البو محمد ، فكان يجري تأجيرها لهم وبشروط ملائمة حيث يأخذ الشيوخ باستخدام العشائر في زراعتها^(١٤٥) ، ومن هذه الشروط عند عقد الالتزام الذي يعرف (بشروط نامه) هي استصلاح الأراضي وزيادة المساحات المزروعة ، والحفاظ على حقوق المجاورة ، وحركة المواصلات ، وخطوط البرق ، والتلغراف ، والمحافظة على الأمن ، والسلامة في المنطقة^(١٤٦).

إلا أن الملاحظ رغم محاولات الدولة العثمانية بسط سيطرتها و أردتها على الأراضي الزراعية ، إلا أنها لم تستطع أن تفعل أكثر من أن تعيد التزام أراضي قضاء الزبير لنفس افراد

العائلات العشائرية الحاكمة من ابو محمد ، رغم أن الأراضي كانت توضع في المزاد كل خمس سنوات ، فمقاطعة الكحلاء اعيد إلتزامها سبع مرات من عام ١٨٦٥ الى ١٩١٥ الى ذات الشيخ من ابو محمد كما هو مبين في الجدول الآتي^(١٤٧) :

المقاطعة	الملتزمون	سبب عزل الملتزمين
الكاظمية	شيعان الفيصل/وادي المنشد	-
	شيعان الفيصل	عدم دفع ما بذمته من ديون للحكومة
	يسر الفيصل	عدم دفع ما بذمته من ديون للحكومة
	شيعان الفيصل	توفي ١٨٨٦م
	يسر الفيصل	توفي ١٨٩٥م
	عريبي الوادي	توفي عام ١٩١٧م بعد التزم دام ٢٢ سنة

ما يلاحظ أن هؤلاء الأربعة الملتزمون بينهم قرابة دم شيعان الفيصل اخو يسر الفيصل ، وهم اولاد فيصل بن خليفة ، ووادي المنشد ابن عمهم وابنه عريبي وهم شيوخ ابو محمد؛ لذا في الحقيقة الإلتزام اتخذ السيادة العشائرية للمقاطعات من جانب ، ومن جانب آخر كان عامل الوراثة يلعب دور كبير في نقل الإلتزام من الاب إلى الابن وبالتالي أدى إلى استغلال الفلاحين ، وامسى هؤلاء الشيوخ يسيطرون على الارض والفلاح معاً ، ومن الجدير بالذكر أن الإدارة العثمانية لم يكن لديها المام كافٍ بمساحة اراضي قضاء الزبير وانهارها حتى عام ١٨٨١م ، حين شكلت لجان لتحديد الاراضي وتوزيعها ، فقامت اللجنة بتحديد مقاطعة الكحلاء ، كان الغاية من ذلك استحصال اكبر قدر ممكن من الضرائب^(١٤٨) ، وقد نجحت في ذلك فقد بلغ ما يدفعه الشيخ عريبي بن وادي عام ١٩٠٦م من التزم مقاطعة الكحلاء (٣٧,٠٠٠) ليرة عثمانية^(١٤٩) ، إلا أن أغلب الأحيان تبقى بذمة هؤلاء الملتزمين مبالغ لم تدفع ، رغم أن بعض الولاة وضعوا اجراءات بعدم منحهم الإلتزام مجدداً؛ ولكن هذا لم يطبق ، فقد اعيد اعطاؤهم التزم الأراضي ، على الرغم ما بذمتهم من التزمات مالية ، بسبب فساد الجهاز الإداري الذي كان يأخذ الرشوة مقابل منح الإلتزامات ، فضلاً عن ضعف القوة العسكرية العثمانية في مواجهة حالات التمرد والعصيان التي يقوم بها الشيوخ؛ بسبب امتناعهم عن دفع الضرائب ، أو عدم منح التزم أراضيهم ، وبالتالي يؤدي الى استرضائهم ، ومثال ذلك أن عام ١٩١٥م كان على ذمة الشيخ عريبي بن وادي ديون للدولة العثمانية عن التزم مقاطعة الكحلاء نحو (٥٠,٠٠٠) ليرة عثمانية^(١٥٠) ، وبالنظر لما تمتاز به أرض قضاء الزبير من خصوبة فقد كان انتاجها الرئيسي هو محصول الرز الذي يحتل المرتبة الاولى من انتاجها ومن أهم المقاطعات التي يزرع بها الجحلة (الكحلاء) والجزرة (ام ريشه) والظليمة وتقوم بزراعته عشائر ابو محمد وبقية العشائر في القضاء ، حيث يكون بذارها في نيسان-حزيران وتحصد في تموز-ايلول^(١٥١) ، ويذكر القنصل البريطاني العام في بغداد الوضع الزراعي في عام ١٨٦٦م

ويقول: "أن من جنوب الكوت على شاطئ دجلة لا توجد زراعة ولا يوجد الا القليل منها حتى تصل الى الاهوار حيث تقطن عشائر البو محمد تزرع الرز بكميات كبيرة"^(١٥٢)، اضافة الى ذلك اهتمت الدائرة السنوية بزراعة النخيل في القضاء التي قال عنها لوريمر: "أنها تبشر بريح وفير"^(١٥٣) كما تشتهر مناطق القضاء بزراعة حاصلات اخرى كانت تزرع بنسب قليلة او للاكتفاء الذاتي كالحنطة والشعير التي كانوا يبذرونها في تشرين الثاني ويحصدونها في نيسان أو مايس والذرة والماش والسهم وزراعة علف الحيوانات وغيرها من المحاصيل^(١٥٤)، وتأتي تربية الحيوانات بالمرتبة الثانية بعد الزراعة من حيث النشاط الاقتصادي وأهم الحيوانات في القضاء هو الجاموس والذي يقوم البو محمد وغيرهم بتربيته في الأهوار للتصدير والافادة من منتجاته، فضلاً عن الأبقار والاغنام والثروة السمكية والطيور التي كانت تتوفر بأنواعها^(١٥٥).

٥. النشاط الصناعي.

لم يشهد قضاء الزبير أي تطور صناعي خلال العهد العثماني حيث كان الإنتاج الحرفي يؤلف القاعدة الرئيسية للصناعة إن كان في مسيعة مركز القضاء أو في القرى المجاورة لها ، واختصت فئة الصابئة من بيت ابو سعيد من البو زهرون ، والبو كلمش في صناعة أنواع مختلفة من الحلي من الذهب ، والفضة ، والنحاس ، والاحجار الكريمة ، وكان الحدادون يقومون بصناعة القوارب والنواعير في حين كان الصفارون يصنعون معظم الادوات المنزلية ، ويشاركهم النجارون الذين كانوا يقومون بتوفير العديد من المستلزمات والآلات الزراعية كالمحاريث ، والفؤوس ، والمناجل ، وآلات الحصاد ، والمناكير ، والشصوص ، والفالات من اجل الصيادين في الأهوار مستخدمين الاخشاب المحلية في أغلب الاحيان^(١٥٦) ، ونظراً لوجود الاهوار في قضاء الزبير فقد اشتهرت عشائر البو محمد بصناعة الحصران من القصب ، والبردي ، وهما نباتات من الأهوار التي يعتمد عليها الفلاحون في بناء بيوتهم بنسبة كبيرة^(١٥٧).

٦. النشاط التجاري وطرق المواصلات

أهم ما كان يميز قضاء الزبير احتواءه على الأراضي الخصبة الواسعة وبخاصة أراضي زراعة الحبوب الرز ، فضلاً عن وجود الثروة الحيوانية ولاسيما (الجاموس) منح هذا القضاء ثقل اقتصادي بالنسبة إلى لواء العمارة^(١٥٨) وعلى الرغم من تخلف طرق المواصلات ، ووسائل المواصلات ، فكانت الزوارق والحيوانات حتى الحرب العالمية الاولى هي الوسائل الوحيدة المنتشرة في القضاء ، فكانت مسيعة ترتبط بمركز مدينة العمارة بطريق نهري؛ لنقل الحاصلات الزراعية يتم الوصول اليه خلال أربع ساعات عن طريق القوارب ، فضلاً عن افتقارها إلى المجسرات على الأنهار فكان عبارة عن جذوع النخل^(١٥٩) ، إلا أن فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م كان له أبرز الأثر في التطور الاقتصادي في لواء العمارة ، ومنها قضاء الزبير فتوسيع التبادل التجاري بين الريف والمدينة اضافة الى تزايد الطلب الاوربي على المواد الغذائية ، ومحاصيل الحبوب شجع هذا الطلب على توسيع الانتاج الزراعي ، وانتاج كميات أكبر من حاجة القضاء يدفعهم الى ذلك الرغبة

في الريح^(١٦٠) ، وفي ضوء ذلك يظهر لنا وجود نمطين من أنماط التجارة الداخلية في قضاء الزبير وهما:

النمط الاول:

ويقصد به التجارة بين مسيعة مركز القضاء والقرى والأرياف التي تحيط بها في القضاء حيث كان مركزاً للأعمال الحرفية البسيطة ، فضلاً عن كونها مركز تجاري حيث تخزن الحبوب في مخازن تسمى (الأنبار) ، بالإضافة الى أنها سوق لعشائر البو محمد اذ يجلبون محاصيلهم الزراعية والحصران التي تصنع بكميات كبيرة في قرى الأهوار من أجل بيعها أو مقايضتها بمنتجات أخرى مثل الأقمشة والمواد الغذائية كالشاي ، والسكر ، وغيرها من المستلزمات الزراعية^(١٦١).

النمط الثاني:

هو التبادل التجاري الذي يتم بين قضاء الزبير وبقية أفضية لواء العمارة والألوية الأخرى في العراق، وهي ضرورة فرضتها اختلاف الانتاج بين مدينة وأخرى من حيث المحاصيل الزراعية ، فضلاً عن الثروة الحيوانية فيها استقطب العديد من وكلاء التجار الجملة في بغداد والبصرة ، بعد أن أدركوا أهمية هذه المنتجات في الأسواق العالمية عندما انشئ خط مباشر بين العراق وأوروبا بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م^(١٦٢) ، كانت التجارة الأولى لقضاء الزبير تجارة الحبوب ، وبالدرجة الأولى الرز الذي كان يرسل الى مدينة العمارة باعتبارها المركز التجاري لتجارة الحبوب فضلاً عن سوق قضاء شطرة العمارة (قلعة صالح) باعتباره مركز تجاري ، مهم لتجارة الرز^(١٦٣) ، فضلاً عن ذلك يعد قضاء الزبير من المصدرين الرئيسيين للجواميس التي كانت تساق هذه القطعان عن طريق الوكلاء في القضاء الى الموصل على محاذاة نهر دجلة ثم الى سوريا ، واخيراً تصدر نسبة منها الى مصر التي كانت مركز بيع الماشية وتحديداً مدينة الاسكندرية^(١٦٤) ، وارتبط قضاء الزبير بعلاقات تجارية مع فارس نتيجة لمجاورتها عن طريق هور الحويزة ، وكانت من أهم صادرات الحويزة الرز والسماك وريش طائر يسمى (الببوضي)^(١٦٥) ، فضلاً عن تجارة السمن والزيت والحيوانية والجلود الذي كان يرسل من مسيعة الى مدينة العمارة ، ومن ثم الى بغداد لدبغها وتصديرها بعد ذلك وجلد كلب الماء (القدس) الذي يسكن مناطق الاهوار ويمثل جلده سلعة مربحة في التصدير ، وعرفت ايضاً بتجارتها للأسماك التي تكثر في الاهوار عن طريق صيادي الاسماك يسمون (بربره) ، حيث يبيعون الى وسطاء يطلق عليهم (الصفاطون) وهؤلاء بدورهم يقومون بجمع الاسماك الى المراكز المحلية تتجمع به الاسماك ثم يقومون بتسويقه داخل قضاء الزبير وخارجه وتجارة البواري (الحصران) المصنوعة من القصب^(١٦٦) ، وينبغي أن اشير الى انه على الرغم من ان كان في القصب مسيعة مكان محدد لبيع الحبوب يسمى الانبار والعامية تسميه العلوه التي كان يجلب اليها فلاحين الشيوخ محصولاتهم الزراعية كما كان يتواجد في العلوه تجار الحبوب يقومون بشراء المنتجات الزراعية ، وفي هذه الحالة يلتزم الشيخ بايصال المنتج الى المكان الذي يستلم فيه المشتري الحاصل؛ لكن هذا لم يمنع من قيام شيوخ البو محمد في قضاء الزبير أن يكون لهم بيوت في مركز قصب العمارة ، لتكون اماكن لتجارتهم ولوكلائهم امثال الشيخ ابو ريشه^(١٦٧) والشيخ عريبي بن وادي^(١٦٨).

خاتمة

تعد منطقة قضاء الزبير من مناطق الوجود القبلي الكثيف في العراق ، وكان اتحاد قبائل البو محمد يمثل الكتلة القبلية الرئيسية والثقل السكاني والاجتماعي طيلة الاحتلال العثماني ، واصبحت المنطقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حافلة باخبار المعارك العشائرية التي تعود أسبابها الى الضرائب الباهظة وبدلات الالتزام غير الثابتة تارة ، وبالصراع على المشيخة تارة اخرى ، التي كانت تؤججه الدولة العثمانية لفرض سيطرتها ، ومما شجّع على عدم الاستقرار هو سوء الادارة العثمانية ، وضعف سيطرتها المركزية ، الأمر الذي أدى الى فقدان الأمن فضلاً عن عدم تقديم الخدمات الاجتماعية ، مثال ذلك يكفي أن نقول أن طيلة الاحتلال العثماني لم يشكل مجلس بلدي في قضاء الزبير ، وظل يدار منصب القائمقام لفترات طويلة بالوكالة ، ورغم ان المنطقة تمتلك قدرات اقتصادية كبيرة تتوفر فيها فرص النماء لأنواع الثروات الزراعية ، والحيوانية ، والمائية ، إلا أنها بقت تعاني من الإهمال الإداري العثماني؛ ولذلك أدت قبيلة البو محمد دوراً مهماً في مجمل أحداث وتطورات قضاء الزبير خلال العهد العثماني الأخير.

الهوامش

(١) نهر الكحلاء: يتفرع نهر الكحلاء من الجانب الأيسر من نهر دجلة عند مدينة العمارة ، ويعتبر من الانهار الرئيسية بعد نهر البتيرة ، ويمتد لمسافة (٢٧) كيلو متر ، وتقع عند ذاك قضاء الزبير ، ويتفرع النهر الى جداول الحسكي والزبير وام الطوس ، علماً ان مساقى الجانب الايسر كانت تتصل بهور الجكة والذي جف حالياً ، اما مساقيه اليمنى والوسطى فتتصل بهور الحويزة. عقيل عبد الحسين المالكي ، ميسان وعشائرها قديماً وحديثاً ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٩١؛ جريدة المدى ، العدد ٣٧٩٨ ، ٨ كانون الاول ٢٠١٦.

(٢) فردوس عبد الرحمن كريم ، لواء العمارة في العهد العثماني ١٨٦١-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨.

(٣) ج.ج. لوريمر ، دليلا للخليج ، قسم الجغرافي ، ج ٧ ، ترجمة وطباعة مكتبة امير دولة قطر ، د.ت ، ص ٢٥٩٢.

(٤) ايشان : يعني التل في السومرية وهي مواقع اثرية قديمة. شاكر مصطفى سليم ، الجبايش، ط ٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٢٣.

(٥) كريم علكم الكعبي وآخرون ، تلول ميسان الاثرية ، مطبعة دار الضياء ، النجف ، ٢٠١٤ ، ص ٢١ ؛ مؤيد سعيد بسيم وآخرون ، الدليل الاداري للجمهورية العراقية (١٩٨٩-١٩٩٠) ، ج ٢ ، وزارة الحكم المحلي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٢٣.

(٦) وهي قبائل دخلت العراق والى ميسان تحديداً قبل الاسلام فلما بزغ فجر الاسلام كانت خير عون للجيش العربي الاسلامي القادمة من الجزيرة في معارك التحرير وهذا يدل على قدم الكحلاء. فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص ٨.

(٧) تأسست هذه الامارة في منطقة عربستان ضمن حدود بلاد فارس ، وتسكنها قبائل عربية ، وقام بتأسيسها في عام ١٤٣٦م محمد بن فلاح المشعشي المولود في مدينة واسط عام ١٤٠١م ، والتي استمرت هذه الامارة حتى عام ١٧٢٩م حين سقطت على يد قبيلة بني كعب العربية ، والتي حلت محلها في حكم اقليم عربستان رداً من الزمن. للمزيد ينظر: محمد حسين الزبيدي ، امارة المشعشين اقدم امارة عربية في عربستان ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٢.

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٠ ؛ ص ١٤.

(٩) عماد عبد السلام رؤوف ، المدينة العراقية ، حضارة العراق ، ج ١٠ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٥ ، ص ١٧٦.

(١٠) يذكر السيد عبد الرزاق الحسني سهواً ان الشيخ مجيد الخليفة (١٨٨٧-١٩٨١م) من قام ببناء القلعة والذي سار على هذا الخطأ عدد كبير من المؤرخين. عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، ط ٢ ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٦ ، ص ٩١٢ ؛ فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص ٣٨ ؛ جبار عبدالله الجويبراي ، تاريخ ميسان وعشائر العمارة ، مطبعة الرسول ، العمارة ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤٨ ؛ مجلة لغة العرب ، ج ٣ ، السنة الثامنة ، آذار ، ١٩٣٠ ، ص ١٧٠.

(١١) الرشاقة يكون عادة من عائلة الشيخ وتكون مهمتهم حماية الشيخ شخصياً من أفراد اسرته أحياناً حينما تتشب خلاقات شخصية بين أفراد أسرة الشيخ بينما يكون بقية أفراد الحرس الذين يسمون (اللحامة) من أفراد الأسر الأخرى والعبيد ، وكان بعض هؤلاء من القتل أو مرتكبي الجرائم الذين هربوا من مناطقهم وربطوا أنفسهم بشيخ آخر. ستار نوري العبودي، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني ، مطبعة ستار ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٥-٧٦ ؛ جبار عبد الله الجويبراي ، تاريخ التعليم في العمارة ١٩١٧-١٩٥٨ ، شركة المستلزمات الانتاجية ، ٢٠٠١ ، ص ٧٦.

(١٢) فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص ٣٨.

(١٣) نهر الزبير ، يأخذ مياه من نهر الكحلاء في منطقة الشعبة وتتجه شرقاً باتجاه اراضي المشرح ، اذ يبدأ بعدة انهار المعيل والعديل ثم يستمر الى مناطق الدبن وابو خصاف وبعدها ابو الشعير ، عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق ، ص ١٩٥.

- (١٤) علي حسين ناصر ، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٠
- (١٥) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملف ٨٣٥٤/٣٢٠٥٠ ، التشغيلات الادارية في العمارة ١٩٤٥-١٩٥٦ ، و ٤٤ ، ص ٥٩ .
- (١٦) عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .
- (١٧) مؤيد سعيد بسيم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ .
- (١٨) عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .
- (١٩) عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٣ ؛ بيردي فوصيل ، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤-١٩١٤ ، ترجمة اكرم فاضل ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩ .
- (٢٠) ميرزا حسن خان ، تاريخ لاية البصرة ، ترجمة محمد ومضي ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٠٨-١١٠ ؛ علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة دجلة والفرات ، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٣ .
- (٢١) عباس العزاوي ، عشائر العراق ، ج ٣ ، مكتب حضارات ، بيروت ، لبنان ، د.ت ، ص ٣٨ .
- (٢٢) حيث اناط باولاد اسرة الشدة حماية الامن في الاهوار الفاصلة بين الحويزة والعمارة واحتفظ باسرة خاله الاعلى فرج الدارمي واولاد عمومته من ابو عبود كجنود يحفونه اينما سار واينما حل . محمد باقر الجلاي ، موجز تاريخ عشائر العمارة ، مطبعة النجاح ، بغداد، ١٩٤٧ ، ص ٦٠ .
- (٢٣) عبد المطلب السيد جاسم البكاء ، امانة المشعشعين في ذمة التاريخ، ج ١ ، ط ٢ ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٧ ، ص ١٩ .
- (٢٤) محمد باقر الجلاي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
- (٢٥) عبد الكريم الندواني ، تاريخ العمارة وعشائرها ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ص ٤٨-٤٩ .
- (٢٦) عبد الامير عبد الحسن هاشم ، قضاء علي الغري ١٩٢١-١٩٥٨ ، بلا ، ٢٠١٤ ، ص ١٥ .
- (٢٧) وسبب قتل الشيخ مشنت انه عندما غضب على احد افراد حاشيته فسجنه واستجارت زوجة السجين بفيصل الذي طلب من اخيه ان يطلق سراحه فلم يوافق قام فيصل بالاتصال مع اقطاب عشيرة ابو محمد الخاضعين له وحرصهم على الاتفاق معه لمحاربة مشنت وخاض ضده معركة دامية قتل فيها مشنت واسده (شير) الذي كان قد اتخذه حارساً اماناً لجاموسه البالغ عددها ثمانمائة جاموسة ولم يقف فيصل عند هذا الحد بل عبر النهر في المحل المسمى (صدر نهر دنبيس) وقبض على سعد الشرشاحي وقتله وسجن اتباعه وجعل اخاه منشد رئيساً على المجر الكبير وما يتبعه الى

- حدود قضاء القرنة. محمد باقر الجلاي، المصدر السابق ، ص ١٦ ؛ عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق ، ص ص ٩٨-٩٩.
- (٢٨) محمد باقر الجلاي ، المصدر السابق ، ص ١٦ ؛ عبد الكريم الندواني ، المصدر السابق ، ص ٤٩.
- (٢٩) عبد العزيز سليمان نوار ، داود باشا والي العراق ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٩٥ ؛ ص ١٥٥.
- (٣٠) ماكس فرايهير اوبنهايم وآخرون ، البدو شمال ووسط الجزيرة العربية والعراق الجنوبي، ترجمة محمود كيبو ، ج٣، شركة دار الوراق ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٦٦٢-٦٩٢.
- (٣١) عبد الكريم الندواني ، المصدر السابق ، ص ٤٩.
- (٣٢) محمد باقر الجلاي ، المصدر السابق ، ص ص ١٧-١٨ ؛ جبار عبد الله الجويبراي ، تاريخ ميسان وعشائر العمارة ، ص ص ٨٨-٨٩ ؛ عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص ١٧٦.
- (٣٣) عبد الهادي الجواهري ، العمارة تاريخ وتحليل ، مطبعة الرشيد ، ١٩٣٩ ، ص ٦٥.
- (٣٤) عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١١٠ ؛ حنا بطاطو ، الكتاب الاول، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٩٦.
- (٣٥) ج.ج. لوريمر ، دليل الخليج ، قسم الجغرافي ، ج ٤ ، ترجمة وطباعة مكتب امير دولة قطر ، د.ت ، ص ٢٠١٩.
- (٣٦) محمد باقر الجلاي ، المصدر السابق ، ص ١٨ ، ماكس فرايهير اوبنهايم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٦٩٣.
- (٣٧) فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص ٩٥ ؛ محمد باقر الجلاي ، المصدر السابق ، ص ١٩.
- (٣٨) عبد الكريم الندواني ، المصدر السابق ، ص ٥٠.
- (٣٩) سالنامه ولاية البصرة، دفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص ١٧٠ ؛ جبار عبد الله الجويبراي ، عشائر العمارة وتاريخ ميسان ، ص ص ١٠٨-١٠٩ ؛ عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين، مج ٧ ، الدار العربية للموسوعات ، د.ت ، ص ١٥١ ، ص ١٦١.
- (٤٠) ماكس فرايهير اوبنهايم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٦٦٣.
- (٤١) عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق ، ص ١٨٣.
- (٤٢) عبد الكريم الندواني ، المصدر السابق ، ص ص ١١٦-١١٧.

- (٤٣) جريدة الزوراء ، العدد ٧٦٤ ، السنة ١٢٩٥هـ.
- (٤٤) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، مج ٨ ، الدار العربية للموسوعات ، د.ت ، ص ٤٩ ؛ عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٩-١٩٠.
- (٤٥) محمد باقر الجبالي ، المصدر السابق ، ص ٢٣ ؛ جريدة النهضة العراقية ، العدد ١١٠ ، ص ٢٥ ، آيار ١٩٢٨.
- (٤٦) عبد الجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥.
- (٤٧) سالنامه ولاية البصرة ، دفعة (٣) ، لسنة ١٣١١هـ ، ص ١٩٠ ؛ عبد الجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ ؛ محمد باقر الجبالي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ ؛ عبد الكريم الندواني ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ ؛ ماكس فراهير اوينهايم واخرون ، المصدر السابق ، ص ص ٦٩٤-٦٩٥.
- (٤٨) سالنامه ولاية البصرة ، دفعة (٥) ، لسنة ١٣٢٠هـ ، ص ٢٤٥ ؛ خالد حمود السعدون ، الاوضاع القبلية في ولاية البصرة ١٩٠٨-١٩١٨ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٨٧-٩٩ ؛ عبد الجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢.
- (٤٩) ايمان عايش محسن البياتي ، الاوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة ١٩٣٢-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ ، ص ١٨.
- (٥٠) عبد الستار البعاج ، ماضي العراق وحاضره ، ج ١ ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٥٩ ، ص ١٠٦.
- (٥١) عبد الرزاق عباس حسين ، نشأة المدن وتطورها ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٥٦ ؛ شاكر هادي ، الابنية الريفية التقليدية ، مجلة التراث الشعبي ، العدد ٦ ، السنة السادسة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٦٣-٦٤.
- (٥٢) عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص ١٧٦.
- (٥٣) حسين محمد القهواتي ، التركيب الاجتماعي ، حضارة العراق ، ج ١٠ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٥.
- (٥٤) عبد العال وحيد عبود العيساوي ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، شركة المارد العالمية ، النجف ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٣-١٤.
- (٥٥) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٣) ، لسنة ١٢٨٨هـ ، ص ١٨٩ ؛ جريدة الزوراء ، العدد ١٠٥٠ ، ١٢٩٨هـ ؛ عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، مج ٣ ، ص ٨١.
- (٥٦) محمد حسين زبون الساعدي ، لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩.

- (٥٧) مجلة آفاق مندائية ، العدد ٣٧ ، السنة الرابعة عشر ، تشرين الاول ٢٠٠٧ ، ص ١٧-١٨ .
- (٥٨) غضبان الرومي ، الصابئة ، مطبعة الامة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٧ ؛ مقابلة شخصية ، الشيخ جبار المحمداوي في ٢٤/٩/٢٠١٦ .
- (٥٩) عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ ؛ مقابلة شخصية ، سامي الياسري في ٢٧/١٠/٢٠١٦ .
- (٦٠) جبار عبد الله الجويبراي ، تاريخ التعليم في العمارة ١٩١٧-١٩٥٨ ، ص ٧٧ .
- (٦١) مقابلة شخصية ، الشيخ جبار المحمداوي في ٢٤/٩/٢٠١٦ .
- (٦٢) تخزن الحبوب فيها وتسمى العلوات ، ج.ج. لوريمر ، دليل الخليج ، قسم الجغرافي ، ج ٣ ، ترجمة مكتب امير دولة قطر ، د.ت ، ص ٩٨٨ .
- (٦٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٦٨ ؛ سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص ١٢٤ .
- (٦٤) جميل موسى النجار ، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٦٩-١٩١٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٦ ؛ ص ١٥٣ .
- (٦٥) عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .
- (٦٦) ج.ج. لوريمر ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٢ ؛ فردوس عبدالرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- (٦٧) جبار عبد الله الجويبراي ، تاريخ التعليم في العمارة ١٩١٧-١٩٥٨ ، ص ٧٦ .
- (68) Vital Cuinet, Laturque D'asie Geographie Administrative Statistique, Vol.3, Tom Troisieme, Paris, 1894, p.288.
- (٦٩) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ٢٥٩٢ .
- (70) Vital Cuinet, op.cit, p216.
- (٧١) الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، ج ١ ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٢ ، ص ٧٨ .
- (٧٢) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، مج ٧ ، ص ٧٥ ؛ ص ٨١ .
- (٧٣) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٢ .
- (٧٤) ستار نوري العبودي ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .
- (٧٥) عدنان هريز جودة الشجري ، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١-٣ .
- (٧٦) مجلة لغة العرب ، ج ٢ ، السنة الخامسة ، نيسان ١٩٢٧ ، ص ٨٤ .

- (٧٧) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٣٣٦.
- (٧٨) سالنامه الدولة العثمانية ، الدفعة (٣) ، لسنة ١٢٨٨هـ ، ص ١٨٩ ؛ فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (٧٩) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، مج ٧ ، ص ٨١ ؛ جريدة الزوراء ، العدد ١٠٥٠ ، ١٢٩٨هـ.
- (٨٠) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٣) ، لسنة ١٣١١هـ ، ص ١٠٤.
- (٨١) المصدر نفسه ، الدفعة (٢) ، لسنة ١٣٠٩هـ ، ص ١٨٨.
- (٨٢) الكسندر اداموف ، المصدر السابق ، ص ٧٨.
- (٨٣) جبار عبد الله الجوبيرايوي ، عشائر العمارة وتاريخ ميسان ، ص ١٤٤.
- (٨٤) الكسندر اداموف ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ؛ جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧ ، ط ٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٠.
- (٨٥) جريدة الزوراء ، العدد ٢٤١٤ ، ١٣٣١هـ ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٦٠.
- (٨٦) عدنان هريير جودة الشجيري ، المصدر السابق ، ص ٦.
- (٨٧) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١١٨ ؛ المصدر نفسه ، الدفعة (٢) ، لسنة ١٣٠٩هـ ، ص ١٢٠.
- (٨٨) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٣) ، لسنة ١٣١١هـ ، ص ١٧٩ ؛ المصدر نفسه ، الدفعة (٢) ، لسنة ١٣١٥هـ ، ص ١٣٩ ؛ المصدر نفسه ، الدفعة (٤) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١١٨.
- (٨٩) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٥) ، لسنة ١٣٢٠هـ ، ص ٢٣١.
- (٩٠) جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد ، ص ٢١٥.
- (٩١) انظر الى ذات السانامات في هامش رقم (٨٨).
- (٩٢) ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٢.
- (٩٣) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٢) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١١٨ ؛ جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ١٩٥.
- (٩٤) انظر سالنامات ولاية البصرة.
- (٩٥) سالنامات ولاية البصرة ، على سبيل المثال لسنة ١٣٠٩هـ ، ص ١٢ ، لسنة ١٣٢٠هـ ، ص ٢٣١.

- (٩٦) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ص ١١٧-١١٨ .
- (٩٧) جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد ، ص ٢٤٩ .
- (٩٨) صالح محمد العابد ، النظام الاداري ، حضارة العراق ، ج ١٠ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٩ .
- (٩٩) جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد ، ص ٢٥١ .
- (١٠٠) فيصل محمد الارحيم ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤ ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٧٥ ، ص ٥٠ ؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٣ .
- (١٠١) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١١٨ .
- (١٠٢) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٤) ، لسنة ١٣١٨هـ .
- (١٠٣) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣١٤هـ ، ص ١٥٤ ؛ المصدر نفسه ، الدفعة (٥) ، لسنة ١٣٢٠هـ ، ص ٢٣١ ؛ فيصل محمد الارحيم ، المصدر السابق ، ص ٥١ ؛ جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد ، ص ٢٥١ .
- (١٠٤) صالح محمد العابد ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .
- (١٠٥) صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري ، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥ .
- (١٠٦) الكسندر اداموف ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (١٠٧) صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري ، المصدر السابق ، ص ١٥ ؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥١ .
- (١٠٨) الكسندر اداموف ، المصدر السابق ، ص ٨٢ ؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٠ .
- (١٠٩) فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .
- (١١٠) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١١٨ ؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ص ١٠٦٤-١٠٦٨ ؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٢ .
- (١١١) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١١٦ .
- (١١٢) المصدر نفسه ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣١١هـ ، ص ١٠٦ ؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٢ .

- (١١٣) علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص ٦٣.
- (١١٤) المصدر نفسه ، ص ٦٤ ؛ جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد ، ص ٢٨٤.
- (١١٥) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٢.
- (١١٦) فيصل محمد الارجيم ، المصدر السابق ، ص ص ٩٨-٩٩.
- (١١٧) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، مج ٧ ، ص ٧٥.
- (118) Vital Cuinet, op , cit, p.288.
- (١١٩) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٣.
- (١٢٠) محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني ، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، القسم التاسع ، مطبعة المحمودية، مصر ، ١٣٤٢ هـ ، ص ٣٨٠.
- (١٢١) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٣) ، لسنة ١٣١١ هـ ، ص ١٩٣.
- (١٢٢) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٢.
- (123) Vital Cuinet, op , cit , p.216.
- (١٢٤) ولفريد نيسينغر ، عرب الهور ، ترجمة سلمان عبد الواحد كيوش ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٧ ؛ جبار عبد الله الجويبروي ، تاريخ التعليم في العمارة ١٩١٧-١٩٨٥ ، ص ٧٦ ؛ عبد الواحد حسين فيصل الخليفة ، قضاء المجر الكبير دراسة جغرافية اقليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٢ ؛ مقابلة شخصية، الشيخ جبار المحمداوي في ٢٤/٩/٢٠١٦ ، مقابلة شخصية ، مجيد الياسري في ٢٠/٩/٢٠١٦.
- (١٢٥) لكل شيخ من الشيوخ (ملا) خاص به على شيء من التعليم وبذلك يستطيع معاونته في كتابة الرسائل ويشير عليه في كل ما يتعلق بالقانون وعلى وجه الاخص بما يتعلق بمعاملات الشيخ مع اهل المدن. الليدي دراور ، صور وخواطر في بلاد الرافدين ، ترجمة فؤاد جميل ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٢٨٠.
- (١٢٦) عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، دار الكشاف ، بيروت ، لبنان ، ١٩٥٠ ، ص ٢١-٢٢.
- (١٢٧) جبار عبد الله الجويبروي ، تاريخ التعلم في العمارة ١٩١٧-١٩٥٨ ، ص ٨٨-٩٠.
- (١٢٨) الكسندر اداموف ، المصدر السابق ، ص ١٣١.
- (١٢٩) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣١٤ هـ ، ص ١٥٤ ؛ عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق، ص ١٦٦ ؛ جبار عبد الله الجويبروي ، تاريخ التعليم في العمارة ١٩١٧-١٩٥٨ ، ص ٧٧.

- (١٣٠) عقيل عبد الحسين المالكي ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ ؛ مقابلة شخصية ، جبار عبد الله الجويبروي في ٢٥/٩/٢٠١٦ .
- (١٣١) ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٤ ، ص ١٥٨٩ ؛ عبد الواحد حسين فيصل الخليفة ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ .
- (١٣٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٧ ، ولفريد تيسيغر ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ ، ص ٢٣٩ .
- (١٣٣) شاكر مصطفى سليم ، المصدر السابق ، ص ٣٢-٣٣ ؛ ولفريد تيسيغر ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .
- (١٣٤) شاكر مصطفى سليم ، المصدر السابق ، ص ٢٩-٣٠ .
- (١٣٥) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٥) ، لسنة ١٣٠١ هـ ، ص ٢٣٢ .
- (١٣٦) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص ١٢٥ .
- (١٣٧) المصدر نفسه ، دفعه (٢) ، لسنة ١٣٠٩ هـ ، ص ١٢٠ ؛ جميل موسى النجار ، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير ، ص ٨٦ .
- (١٣٨) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ ؛ سليمان الفيضي ، مذكرات سليمان الفيضي من رواد النهضة ، ط ٤ ، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، ٢٠٠٥ ، ص ٧٣ .
- (١٣٩) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٣ ، مطبعة ستار ، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٠ .
- (١٤٠) عبد العظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨ ، مطبعة شريعت ، ايران ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤٥-٢٥٥ .
- (١٤١) ارنلديتي. ويلسون ، بلاد ما بين النهرين بين ولاتين ، ترجمة فؤاد جميل ، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ١٣٧ ؛ سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٦١ .
- (١٤٢) فلانين الحاج ريكان ، عرب الاهوار ، ترجمة جميل سعيد ، ابراهيم شريف ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص ١٤٢ .
- (١٤٣) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٣) ، لسنة ١٣١١ هـ ، ص ١٠٣ .
- (١٤٤) وبعد قيام ثورة الاتحاديين ١٩٠٨ انتقلت الاراضي الى اراضي مدورة تعود ملكيتها للدولة ، ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٤ ، ص ١٠٦٤ ؛ الكسندر اداموف ، المصدر السابق ، ص ١٢٦٠ ؛ احمد فهمي ، تقرير حول العراق ، المطبعة العصرية، بغداد ، ١٩٢٦ ، ص ٦٢٧ .
- (١٤٥) ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٢ .

- (١٤٦) عبد الجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠.
- (١٤٧) من اعداد الباحث بالاعتماد على عبد الجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧.
- (١٤٨) جريدة الزوراء ، العدد ١٠١٠ ، السنة ١٢٩٩هـ.
- (١٤٩) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٥٠.
- (١٥٠) جريدة الزوراء ، العدد ١٠١٠ ، السنة ١٢٩٩هـ ؛ علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص ١٠٩.
- (١٥١) جريدة الزوراء ، العدد ١٠٤٩ ، السنة ١٢٩٩هـ ؛ الكسندر اداموف ، المصدر السابق ، ص ٣١ ؛ محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص ص ٨٥-٨٦.
- (١٥٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨ ، ج ١ ، المكتبة العصرية للطباعة ، صيدا ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٦٧.
- (١٥٣) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٣.
- (١٥٤) ولفريد ، تيسينغر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣.
- (١٥٥) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (٣) ، لسنة ١٣١١هـ ، ص ١٠٣ ؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٤ ، ص ١٥٨٩.
- (١٥٦) عبد الفتاح الزهيري ، الموجز في تاريخ الصابئة المندائيين العرب البائدة ، مطبعة اركان ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٠ ؛ عبد الرزاق الحسني ، الصابئون في حاضرهم وماضيهم ، ط ٣ ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٥ ؛ ص ١٢٩.
- (١٥٧) ماكس فرايهير اوبنهايم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٦٩٩.
- (١٥٨) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١٢٢ ؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٥٩٣.
- (١٥٩) سالنامه ولاية البصرة ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١٤٣ ؛ المصدر نفسه ، الدفعة (١) ، لسنة ١٣١١هـ ، ص ١٠٦.
- (١٦٠) مجلة آفاق مندائية ، العدد ١٧ ، السنة السادسة ، تموز ٢٠٠١ ، ص ٣٦.
- (١٦١) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ٩٨٨ ؛ فيصل محمد الارجحيم ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٦-١٦٧ ؛ مقابلة شخصية ، جبار عبد الله الجوبيراي في ٢٥/٩/٢٠١٦.
- (١٦٢) ستار نوري العبودي ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ؛ جبار عبد الله الجوبيراي ، تاريخ التعليم في العمارة ١٩١٧-١٩٥٨ ، ص ص ٧٦-٧٧.
- (١٦٣) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ٩٩٢.

(١٦٤) ج.ج.لوريمر ، دليل الخليج ، قسم التاريخي ، ج ٦ ، ترجمة امير دولة قطر ، د.ت ، ص ٣٣٥١ .
(١٦٥) ج.ج.لوريمر ، دليل الخليج ، قسم التاريخي ، ج ٢ ، ترجمة امير دولة قطر ، د.ت ، ص ٨٧٩ .
(١٦٦) ج.ج.لوريمر ، دليل الخليج ، قسم التاريخي ، ج ٦ ، ترجمة امير دولة قطر ، د.ت ، ص ٢٢٩٥ ؛
ج.ج.لوريمر ، دليل الخليج ، قسم التاريخي ، ج ١ ، ترجمة امير دولة قطر ، د.ت ، ص ص ٩١-٩٢ .

(١٦٧) جريدة النهضة العراقية ، العدد ١١٠ ، ٢٥ آيار ١٩٢٨ ؛ الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في
حاضرها وماضيها ، ج ٢ ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٥ .
(١٦٨) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٤ ، مطبعة ستار ، بغداد ،
٢٠٠٩ ، ص ص ١٦٧-١٦٨ .

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

ملفات وزارة الداخلية (٨٣٥٤/٣٢٠٥٠) ، التشغيلات الادارية في العمارة، ١٩٤٥ -

١٩٥٦ .

ثانياً: الوثائق المنشورة

أ- الوثائق العثمانية المنشورة

١. سالنامه دولة عليية عثمانية ، لسنة ١٢٨٨ هـ ، الدفعة (٣) .
٢. سالنامه ولاية بغداد ، لسنة ١٣٠١ هـ ، الدفعة (٥) .
٣. سالنامه ولاية البصرة ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، الدفعة (١) .
٤. سالنامه ولاية البصرة ، لسنة ١٣٠٩ هـ ، الدفعة (٢) .
٥. سالنامه ولاية البصرة ، لسنة ١٣١١ هـ ، الدفعة (٣) .
٦. سالنامه ولاية البصرة ، لسنة ١٣١٤ هـ ، الدفعة (١) .
٧. سالنامه ولاية البصرة ، لسنة ١٣١٥ هـ ، الدفعة (٢) .
٨. سالنامه ولاية البصرة ، لسنة ١٣١٨ هـ ، الدفعة (٤) .
٩. سالنامه ولاية البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، الدفعة (٥) .

ب- مطبوعات حكومية أخرى

الحكومة العراقية ، الدليل الاداري، للجمهورية العراقية (١٩٨٩-١٩٩٠) ، الجزء الثاني، وزارة الحكم
المحلي، بغداد ، ١٩٩٠ .

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة

أ- الكتب العربية

١. احمد فهمي ، تقرير حول العراق ، المطبعة العصرية ، بغداد ، ١٩٢٦.
٢. جبار عبد الله الجويبروي ، تاريخ التعليم في العمارة ١٩١٧-١٩٥٨ ، شركة المستلزمات الانتاجية ، ٢٠٠١.
٣. - ، تاريخ ميسان و عشائر العمارة ، مطبعة الرسول ، العمارة، ١٩٩٠.
٤. جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧ ، الطبعة الثانية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠١.
٥. - ، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٦٩-١٩١٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٢.
٦. خالد حمود السعدون، الاوضاع القبلية في ولاية البصرة ١٩٠٨-١٩١٨ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦.
٧. ستار نوري العبودي ، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني ، مطبعة ستار ، بغداد، ٢٠٠٦.
٨. سليمان الفيضي ، مذكرات سليمان الفيضي من رواد النهضة ، الطبعة الرابعة ، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، ٢٠٠٥.
٩. سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بغداد، ٢٠٠٩.
١٠. شاكر مصطفى سليم ، الجبايش ، الطبعة الثانية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠.
١١. عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين (المجلدان السابع-الثامن) ، الدار العربية للموسوعات ، د.ت.
١٢. - ، عشائر العراق ، الجزء الثالث ، مكتب حضارات ، بيروت ، لبنان ، د.ت.
١٣. عبد الامير عبد الحسن هاشم ، قضاء علي الغربي ١٩٢١-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠١٤.
١٤. عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، بغداد ، ١٩٧٢.
١٥. عبد الرزاق الحسني ، الصابئون في حاضرهم وماضيهم ، الطبعة الثالثة، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٦٣.
١٦. - ، العراق قديماً وحديثاً ، الطبعة الثانية ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٦.
١٧. عبد الرزاق عباس حسين ، نشأة المدن وتطورها ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٧.
١٨. عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، دار الكشاف ، بيروت، لبنان ، ١٩٥٠.

١٩. عبد الستار البعاج ، ماضي العراق وحاضره ، الجزء الاول ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٥٩ .
٢٠. عبد العال وحيد عبود العيساوي، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، مطبعة النجف الاشرف، ٢٠٠٨ .
٢١. عبد العظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨ ، مطبعة شريعت ، ايران ، ٢٠٠٥ .
٢٢. عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦١ .
٢٣. - ، داود باشا والي بغداد ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
٢٤. عبد الفتاح الزهيري ، الموجز في تاريخ الصابئة المندائيين العرب البائدة، مطبعة اركان ، بغداد ، ١٩٨٣ .
٢٥. عبد الكريم الندواني ، تاريخ العمارة وعشائرها ، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٦١ .
٢٦. عبد المطلب السيد جاسم البكاء، امارة المشعشين في ذمة التاريخ، الجزء الاول، الطبعة الثانية، النجف الاشرف ، ٢٠٠٧ .
٢٧. عبد الهادي الجواهري ، العمارة تاريخ وتحليل ، مطبعة الرشيد ، ١٩٣٩ .
٢٨. عقيل عبد الحسين المالكي ، ميسان وعشائرها قديماً وحديثاً ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، ١٩٩٢ .
٢٩. علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٣٠. علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة دجلة والفرات ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٩ .
٣١. - ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزءان (الثالث-الرابع) ، مطبعة ستار ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
٣٢. عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٧٨ .
٣٣. غضبان الرومي ، الصابئة ، مطبعة الامة ، بغداد ، ١٩٨٣ .
٣٤. فيصل محمد الارجيم ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤ ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٧٥ .
٣٥. كريم علكم الكعبي وآخرون ، تلؤل ميسان الاثرية ، مطبعة دار الضياء ، النجف ، ٢٠١٤ .
٣٦. محمد باقر الجلالي ، موجز تاريخ عشائر العمارة ، مطبعة العمارة ، بغداد ، ١٩٤٧ .

٣٧. محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبھاني ، التحفة النبھانية في تاريخ الجزيرة العربية ، القسم التاسع ، مطبعة المحمودية ، مصر ، ١٣٤٢هـ .
٣٨. محمد توفيق حسين ، نهاية الاقطاع في العراق ، بيروت ، ١٩٥٨ .
٣٩. محمد حسين الزبيدي ، امارة المشعشعين اقدم امارة عربية في عربستان ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٢ .
٤٠. محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨ ، الجزء الاول ، المكتبة العصرية للطباعة ، صيدا ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- الكتب المعربة**
١. ارنلدي. ويلسون ، بلاد ما بين النهرين بين ولأئين ، ترجمة فؤاد جميل ، الجزء الاول ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩١ .
٢. الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، الجزء الاول ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ .
٣. - ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، الجزء الثاني ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ .
٤. اللبيدي دراور ، صور وخواطر في بلاد الرافدين ، ترجمة فؤاد جميل ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦١ .
٥. بيردي فوسيل ، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤-١٩١٤ ، ترجمة اكرم فاضل ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٨ .
٦. ج.ج. لوريمر ، دليل الخليج ، قسم الجغرافي ، الاجزاء (الاول-الثاني-الثالث-الرابع-السادس-السابع) ، ترجمة وطباعة مكتب امير دولة قطر ، د.ت .
٧. - ، دليل الخليج ، قسم التاريخي ، الجزء السادس ، ترجمة وطباعة مكتب امير دولة قطر ، د.ت .
٨. حنا بطاطو ، العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .
٩. فلانين الحاج ريكان ، غرب الاهوار ، ترجمة جميل سعيد ، ابراهيم شريف ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٤ .
١٠. ماكس فراهيهر اوبنهايم واخرون ، البدو شمال ووسط الجزيرة العربية والعراق الجنوبي ، ترجمة محمود كبيبو ، الجزء الثالث ، شركة دار الوراق ، لندن ، ٢٠٠٤ .
١١. ميرز حسن خان ، تاريخ ولاية البصرة ، ترجمة محمد ومضي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ .

١٢. ولفريد ثيسنغر ، عرب الهور ، ترجمة سلمان عبد الواحد ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٨.

رابعاً: الكتب الاجنبية

1-Vital Cuinet,Laturquie D'asie Geographie Administrative
Statistique,Vol.3,Tom Troisieme,Paris,1894.

خامساً: الرسائل والاطاريح

١. ايمان عايش محسن البياتي ، الاوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة ١٩٣٢-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢.
٢. صلاح عبد الهادي حلجل الجبوري ، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية -ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢.
٣. عبد الواحد حسين فيصل الخليفة ، قضاء المجر الكبير دراسة جغرافية اقليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣.
٤. عدنان هريز جودة الشجري ، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.
٥. فردوس عبد الرحمن كريم ، لواء العمارة في العهد العثماني ١٨٦١-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية-ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨.
٦. محمد حسن زبون الساعدي ، لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٠.

سادساً: المقابلات الشخصية:

١. جبار عبد الله الجوابيراي (مؤرخ وموثق لمحافظة العمارة) مقابلة ، العمارة ، بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٦.
٢. الشيخ جبار المحمداوي (من وجهاء ابو محمد وأمين مزار علي الزكي في الكحلاء) ، مقابلة ، الكحلاء ، بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٦.
٣. سامي الياسري (شاعر وجدده كان امام حسينية ومسجد الكحلاء عام ١٩٣٤) ، مقابلة ، بغداد ، بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦ .
٤. مجيد الياسري (صحفي وجدده كان امام حسينية ومسجد الكحلاء عام ١٩٣٤) ، مقابلة ، العمارة ، بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٦.

سابعاً: الدوريات

أ- المجالات

١. آفاق مندائية (مجلة) لسنة ٢٠٠١ ، العدد ١٧ لسنة ، ٢٠٠٧ ، العدد ٣٧
٢. لغة العرب (مجلة) لسنة ١٩٢٧ ، الجزء ٢ لسنة ١٩٣٠ ، الجزء ٣

ب- الصحف

١. الزوراء (بغداد) لسنة ١٢٩٥هـ ، العدد ٧٦٤ لسنة ١٢٩٨هـ ، العدد ١٠٥٠ لسنة ١٢٩٩هـ ، الاعداد ١٠١٠ ، ١٠٤٩ لسنة ١٣٣١هـ ، العدد ٢٤١٤
٢. المدى (بغداد) لسنة ٢٠١٦ ، العدد ٣٧٩٨
٣. النهضة العراقية (بغداد) لسنة ١٩٢٨ ، العدد ١١٠.

ثامناً: الأبحاث

١. حسين محمد القهواتي ، التركيب الاجتماعي حضارة العراق ، الجزء العاشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥.
٢. شاكر هادي ، الابنية الريفية التقليدية ، مجلة التراث الشعبي ، العدد ٦ ، السنة السادسة ، ١٩٧٥.
٣. صالح محمد العابد ، النظام الاداري ، حضارة العراق ، الجزء العاشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥.
٤. عماد عبد السلام رؤوف ، المدينة العراقية ، حضارة العراق ، الجزء العاشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥.